

٢٠٢٦



سامح فايز
كاتب مصري

حفريات

حكايات الإخوان بين الشرق والغرب



في الداخل ..

- هولندا ... جماعة الإخوان المسلمين من السفارة إلى مؤتمر لاهاي (١-٣)
- هولندا ... كيف تمدد الإخوان خارج حدود الجماعة؟ (٢-٣)
- هولندا ... عقارات الإخوان خارج ملكية الجماعة (٣-٣)
- عشر جماعات أشعلت نار الإهَاب في ثوب الحياة العربية.
- خمسة اغتيالات دموية نفذتها جماعات الإسلام السياسي.
- «نموذج النمسا» من مراقبة شبكات الإسلام السياسي إلى التعامل معها باعتبارها ملفاً أمنياً مفتوحاً.
- النمسا ... كيف بنت شبكات الإخوان نفوذها في قلب أوروبا؟
- الصراع بين البيعة والمواطنة عند التنظيمات الإسلامية.
- حكاية الإخوان والوطن المؤقت.
- «محمود الأبيارى» ... لغز البداية في سيرة أحد قيادات الإخوان بالخارج.
- من أهم الطاعة أم حرية التفكير داخل جماعة الإخوان؟
- هل نجحت العقوبات الدولية في إضعاف جماعة الإخوان؟
- عشر سنوات من الملاحقة ... لماذا لم تسقط جماعة الإخوان؟
- كيف يفكر الإخواني؟
- الإسلام الحركي وفكرة الزمن ... لماذا تعيش الجماعات دائماً في انتظار المستقبل؟

هولندا... جماعة الإخوان المسلمين

من السفارة إلى مؤتمر لاهاي (١-٢)



سامح فايز
كاتب مصري

صورة أنس حبيب وهو يضع قفل حديدي على أبواب السفارة المصرية في لاهاي خلال تموز (يوليو) ٢٠٢٥ لم تكن مجرد لقطة احتجاجية عابرة لشاب مصري يعيش في أوروبا، وإنما بدت امتداداً لمسار أقدم بدأ داخل مصر بعد أحداث ٢٠١٣، ثم انتقل مع صاحبه إلى الخارج، قبل أن يجد في هولندا مساحة جديدة للحركة والتعبئة ضد الدولة المصرية. حبيب المرتبط بجماعة الإخوان المسلمين، سبق أن أُلقي القبض عليه داخل مصر مع والده إبراهيم حبيب بعد مشاركتهما في اعتصام رابعة عام ٢٠١٣، ثم قضى عقوبة في قضية «مولوتوف»، قبل أن يغادر إلى تركيا ومنها إلى هولندا. وفي تموز (يوليو) ٢٠٢٥ عاد اسمه إلى الواجهة من أمام السفارة المصرية في لاهاي، حين أغلق أبوابها بأقفال حديدية، معلناً أن تحركه احتجاج على الموقف المصري من الحرب في غزة ومعبّر رفح، ثم تحولت الواقعة إلى دعوة لتكرار التحرك أمام سفارات مصرية أخرى في الخارج.

من السجن في مصر إلى النشاط في أوروبا

مسار أنس حبيب يستحق التوقف عنده، لأنّ هولندا لم تكن بداية قصته السياسية، وإنما المحطة التي انتقل إليها النشاط بعد سنوات من الاحتكاك بالدولة المصرية. فقد سعى للخروج من مصر في سن مبكرة، ثم أُلقي القبض عليه في

المطار، وقضى عقوبة في قضية «مولوتوف»، قبل أن ينتقل إلى تركيا ثم هولندا، حيث ابتعد لسنوات عن النشاط السياسي العلني واتجه إلى إنتاج محتوى اجتماعي وترفيهي مع شقيقه طارق. أهمية هذه الخلفية لا تتعلق فقط بالماضي الجنائي أو القضائي، وإنما بالسؤال عن كيفية انتقال شخصية خرجت من تجربة الاحتجاج والصدام داخل مصر إلى مساحة أوروبية تتيح لها استعادة النشاط السياسي بأدوات جديدة.

المصادر المصرية التي تناولت الأسرة تقدم صورة أكثر تحديدًا؛ إذ وصفت أنس وطارق حبيب بأنهما منتميان إلى جماعة الإخوان الإرهابية، وأشارت إلى أن أفرادًا من الأسرة ارتبطوا بالجماعة، وربطت خروج الشقيقين من مصر إلى تركيا ثم هولندا باستمرار النشاط المعادي للدولة المصرية في الخارج. وتبقى هذه الخلفية جزءًا أساسيًا من فهم الشخصية، خصوصًا أن نشاط أنس لم يظهر فجأة في ٢٠٢٥، وإنما جاء بعد مسار طويل من الاحتكاك السياسي والأمني بدأ داخل مصر ثم انتقل إلى أوروبا.

السفارة المصرية... حين انتقل التحريض إلى الفعل

«منظمة العفو الدولية وثقت إنشاء مجموعة «جيل زد ٢٠٠٢» في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٥»

جاءت واقعة لاهاي لتمنح هذا المسار صورة أكثر وضوحًا. أنس حبيب ظهر أمام السفارة المصرية، وأغلق بوابتها بالأقفال والسلاسل، وبث تحركه مباشرة عبر الإنترنت، ثم دعا إلى تكرار الفكرة أمام بعثات مصرية أخرى. الرواية التي قدّمها هو للإعلام المعارض ربطت التحرك بغزة ومعبر رفح، بينما اعتبرت وسائل الإعلام المصرية الواقعة جزءًا من تحرك تحريضي يستهدف الدولة المصرية والبعثات

الدبلوماسية في الخارج، وربطتها بنشاط عناصر من جماعة الإخوان المسلمين.

التحول الأكثر أهمية جاء بعد ذلك، عندما خرج نشاط أنس من نطاق التظاهر والاحتجاج أمام السفارة إلى بناء مساحة رقمية تستهدف جيلًا أصغر سنًا. منظمة العفو الدولية وثقت إنشاء مجموعة «جيل زد ٢٠٢٠» في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٥، وقالت إن المجموعة نظمت نقاشات وفعاليات إلكترونية بخصوص الشأن المصري، ثم أطلقت في كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٦ استطلاعًا إلكترونيًا حول عزل الرئيس عبد الفتاح السيسي، وقالت المجموعة إن أكثر من ٣٣٠ ألف شخص شاركوا فيه.

ظهور «ميدان» في المشهد الهولندي لم يكن منفصلًا عن نشاط أنس حبيب. ففي تموز (يوليو) ٢٠٢٦ نشر رضا فهمي، رئيس المكتب السياسي لحركة «ميدان»، رسالة علنية أشاد فيها بأنس حبيب وبشباب «جيل زد»، ودعاهم إلى الاستمرار. أهمية الرسالة أنها جاءت من قيادة معلنة للحركة، ولذلك فإنها تثبت وجود دعم سياسي ومعنوي مباشر من «ميدان» لهذا النشاط، حتى لو لم تكن لدينا وثيقة تقول إن أنس عضو تنظيمي في الحركة. أما بعض المصادر المصرية، فقد ذهبت أبعد من ذلك، واعتبرت العلاقة جزءًا من إعادة توظيف عناصر الإخوان في مشاريع سياسية جديدة تحمل أسماء مختلفة عن اسم الجماعة.

«هولندا واحدة
من الدول
الأوروبية التي
شهدت نمو
شركات الإسلام
الحركي منذ
التسعينيات.»

هذه النقطة تكشف شيئًا أساسيًا في تجربة الإخوان بعد ٢٠١٣: الاسم التنظيمي لم يعد هو الوسيلة الوحيدة للعمل. تظهر الحركة في صورة منصة سياسية، ويظهر آخرون في صورة

ناشطين مستقلين، أو مجموعات شبابية، أو مشاريع إعلامية ورقمية، بينما تظل الصلات بين الشخصيات والكيانات هي العنصر الذي يسمح بفهم المشهد كاملاً. وهنا تصبح هولندا أكثر من مجرد بلد إقامة؛ تتحول إلى مساحة التقاء بين عناصر إخوانية هاربة من مصر، وناشطين يعملون في المجال الرقمي، وشبكات سياسية وإعلامية، ومشروعات جديدة مثل «ميدان».

طارق حبيب... شريك المسار

طارق حبيب لا يمكن فصله عن قصة أنس، فقد ظهر اسمه معه في مراحل مختلفة من النشاط، فالشقيقان ينتميان إلى جماعة الإخوان الإرهابية، وغادرا مصر إلى تركيا ثم استقرا في هولندا، وشاركا في التحركات أمام السفارات المصرية. وشارك طارق أيضاً تجربة السجن مع أنس، ثم ظهر معه لاحقاً في المحتوى الذي قدّمه من أوروبا.

والأهمّ هنا أنّ الشقيقين يمثلان نموذجاً مختلفاً عن قيادات الإخوان التقليدية؛ فهما لا يظهران أمام الجمهور في صورة أعضاء مكتب إرشاد أو قيادات تنظيمية معلنة، وإنّما باعتبارهما شخصيتين تعملان في المجال العام والرقمي، وتستفيدان من الإقامة الأوروبية في إعادة بناء الحضور السياسي والإعلامي. هذا التحول لا يعني اختفاء التنظيم، وإنّما يعكس قدرة البيئة الإخوانية على إنتاج أشكال جديدة من الحركة بعد انتقال عدد من عناصرها إلى الخارج.

قيادة «ميدان» نفسها تقدّم الدليل على انتقال جزء من الخبرة السياسية والإعلامية الإخوانية إلى كيان جديد. الحركة تعلن رسمياً رضا فهمي رئيساً لمجلس إدارتها، وتضع

«الجماعة لا
تتحرك دائماً
باسمها؛ أحياناً
تتحرك عبر
شخصية، أو عبر
منصة رقمية، أو
عبر كيان سياسي
جديد.»

يحيى موسى ومحمد منتصر ومحمد إلهامي ضمن مجلس الإدارة، بينما يظهر عمر طلعت في مواد الحركة باعتباره عضوًا في مكتبها السياسي ومسؤولًا عن العمل الجماهيري. محمد منتصر عُرف لسنوات بوصفه المتحدث الإعلامي لجماعة الإخوان، بينما يحمل رضا فهمي تجربة سياسية مباشرة من مرحلة حكم الجماعة، في حين يمثل محمد إلهامي الجانب الفكري في هذا التكوين. هذه الوقائع لا تحتاج إلى توصيف دعائي؛ أسماء أصحابها وأدوارهم المعلنة هي التي تكشف طبيعة المسار.

وتقدّم وزارة الداخلية المصرية رواية أكثر مباشرة عن «ميدان»، فقد أعلنت في آذار (مارس) ٢٠٢٦، في سياق قضية «حسم»، أنّ الحركة أنشئت باعتبارها الذراع السياسية للحركة المسلحة، وذكرت أسماء عدد من قياداتها. هذه الرواية تضع «ميدان» ضمن محاولة إعادة بناء الواجهة السياسية للحركة الإخوانية المسلحة.

مؤتمر لاهاي... حين خرج النشاط من السفارة إلى تصور الدولة

انعقد المؤتمر الوطني الأول في لاهاي في ١٦ أيلول (سبتمبر) ٢٠٢٦، ودعت إليه «٦» كيانات بحسب الموقع الرسمي للمؤتمر: «ميدان»، والمجلس الثوري، وتكنوقراط مصر، وحزب أمل مصر، ومركز العلاقات المصرية الأمريكية، و Justice Matter ، وحدد الموقع «٨» محاور رئيسية، ووضع قواعد لتقديم أوراق بحثية وتحكيمها، وهو ما يعكس محاولة واضحة لإضفاء طابع مؤسسي وعلمي على المؤتمر. الهدف المعلن لم يكن تنظيم وقفة أو إصدار بيان احتجاجي، وإنما

إعداد مقترحات وحلول لما بعد سقوط النظام، وتقديمها إلى ما وصفه الموقع بالكفاءات الوطنية التي ستتولى إدارة الدولة في المرحلة التالية.

لكن يظل السؤال المهم، لماذا هولندا؟ الإجابة لا تبدأ في ٢٠٢٥، وإنما قبل ذلك بعقود. هولندا كانت واحدة من الدول الأوروبية التي شهدت نمو شبكات الإسلام الحركي والإخوان منذ التسعينيات، وظهور مؤسسات مثل LIGN ثم FION وEurope Trust Nederland، وارتباط عدد من المساجد والمؤسسات بهذه الشبكات الأوروبية، ثم انتقال النشاط إلى مجال المال والعقار.

المشهد الذي نراه اليوم يضيف جانباً مهماً لمسألة الوجود الإخواني في أوروبا؛ فالبنية القديمة وفرت البيئة، والعلاقات الأوروبية وفرت المساحة، والهجرة وفرت الشخصيات، والوجود المؤسسي وفر الخبرة، ثم جاءت وسائل التواصل الاجتماعي لتفتح مجالاً جديداً للحشد، قبل أن تظهر مشروعات سياسية مثل «ميدان» ومؤتمرات مثل مؤتمر لاهاي.

هذه النقطة التي تجعل هولندا مختبراً حقيقياً لفهم الإخوان المسلمين في أوروبا. الجماعة لا تتحرك دائماً باسمها، ولا تظهر كل مرة في صورة مكتب تنظيمي أو جمعية دينية؛ أحياناً تتحرك عبر شخصية، وأحياناً عبر منصة رقمية، وأحياناً عبر كيان سياسي جديد، وأحياناً عبر مؤتمر يضم عدة أطراف. لكن تتبع الخلفيات والعلاقات يكشف أن جزءاً من الخبرة الإخوانية لم يختفِ بخروج الجماعة من الحكم أو بتفكيك هياكلها داخل مصر، وإنما انتقل إلى الخارج وأعاد إنتاج نفسه بأدوات مختلفة.

هولندا إذن ليست مجرد مكان انعقاد مؤتمر، وإنما حلقة في مسار أطول: مساجد ومؤسسات، ثم عقارات وشبكات، ثم ناشطون، ثم سفارة تُغلق بالأقفال، ثم منصات رقمية، ثم «ميدان»، وأخيراً مؤتمر يضع تصوراً لما بعد الدولة الحالية. ومن هنا تبدأ الحكاية الحقيقية للمختبر الهولندي: كيف تتحول البنية التي بنتها الجماعة وحلفاؤها عبر عقود إلى أدوات جديدة للعمل الإخواني؟

هولندا... كيف تمدد الإخوان خارج حدود الجماعة؟ (٢ - ٢)



سامح فايز
كاتب مصري

أسماء كثيرة ظهرت في العاصمة الهولندية خلال انعقاد ما سُمّي بـ «المؤتمر الوطني الأول»، ومؤسسات ومنصات وشخصيات جاءت من خلفيات مختلفة، إلى جانب علاقات تتجاوز الحدود الهولندية. المشهد، بتفاصيله وأسماء المشاركين فيه، بدا أكبر من مجرد تجمع عابر، خصوصاً عندما يوضع أمام تاريخ طويل من الحضور الإسلامي الحركي في هولندا، وما أنتجته السنوات السابقة من مؤسسات ومساجد وعلاقات أوروبية.

لكنّ العودة إلى أصل الحكاية تكشف مفارقة أكثر أهمية؛ فالإخوان المسلمون لم يمتلكوا في هولندا، في أيّ مرحلة، كتلة تنظيمية ضخمة تتناسب مع حجم الحضور الذي يمكن أن تكشفه خريطة المؤسسات والأسماء والعناوين. أجهزة الأمن الهولندية قدرت في مراحل سابقة عدد الأعضاء النشطين المرتبطين بالجماعة بعشرات قليلة، ووصفت نفوذهم داخل المجتمع المسلم والمجتمع المدني بأنه محدود. ومع ذلك، ظهرت حول هذا العدد المحدود طبقات متتالية من المؤسسات والأشخاص والمساجد والعقارات والروابط الأوروبية، بعضها ارتبط مباشرة بالبنية الإخوانية، وبعضها دخل معها في علاقات أو تداخلات بدرجات مختلفة.

وهنا تبدأ القصة الحقيقية لهولندا: كيف استطاعت جماعة محدودة العدد أن تبني، على مدى عقود، حضوراً يتجاوز حدود عضويتها المباشرة؟ وكيف انتقلت من البحث عن عنوان تنظيمي

واضح إلى بناء مؤسسات وعلاقات وأصول يمكن أن تستمر حتى عندما يتغير التنظيم نفسه؟

القصة لا تبدأ من لاهاي عام ٢٠٢٦، وإنما تعود إلى مرحلة أقدم بكثير، حين بدأت ملامح الحضور الإخواني تتشكل في أوروبا نفسها.

من الشبكات الأوروبية إلى هولندا

الثمانينيات كانت مرحلة مهمة في هذا المسار؛ فقد بدأ طلاب وعمال مسلمون من هولندا في التواصل مع ناشطين من الدوائر نفسها في فرنسا وألمانيا وإسبانيا وبريطانيا. لم تكن المسألة في ذلك الوقت تأسيس تنظيم هولندي واسع بالمعنى التقليدي، وإنما بناء صلات بين مجموعات وأفراد يتقاطعون في المرجعيات والأفكار والخبرة التنظيمية.

ومع تأسيس اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا FIOE عام ١٩٨٩، أصبح لهذه العلاقات إطار أوروبي أوسع، وهو الإطار الذي ارتبط لاحقاً بعدد من المؤسسات الوطنية في دول مختلفة، بينها هولندا.

اللحظة الفارقة هولندياً جاءت عام ١٩٩٦، عندما تأسست في لاهاي رابطة الجماعة الإسلامية في هولندا LIGN، بوصفها أول إطار مؤسسي واضح ارتبط بالبنية الهولندية للإخوان.

وتشير وثائق برلمانية هولندية إلى أن LIGN عُرِفَتْ باعتبارها مظلة للتيار المرتبط بإيديولوجية الإخوان في هولندا، بينما تشير دراسات أخرى إلى أنها كانت ممثلاً هولندياً داخل البنية الأوروبية التي شكلتها FIOE.

أهمية LIGN أنها نقلت النشاط من مستوى العلاقات المتفرقة إلى مستوى المؤسسة. لم تعد القضية مجرد أفراد يعرف بعضهم بعضاً أو يشاركون في مؤتمرات أوروبية، وإنما أصبح هناك عنوان تنظيمي داخل هولندا، ومجلس إدارة، واتصالات مع مؤسسات أوروبية، ومحاولة لتكوين قاعدة يمكن من خلالها مخاطبة المجتمع الهولندي والتعامل مع مؤسساته.

يحيى بويافا... الاسم الذي عبر المراحل

من بين الأسماء التي ظهرت في هذه المرحلة يحيى بويافا، وهو من أكثر الشخصيات أهمية لفهم التحولات التي مرت بها التجربة الهولندية. بويافا لم يظهر في مؤسسة واحدة ثم اختفى، وإنما ظهر اسمه عبر أكثر من محطة: LIGN، ثم اتحاد المنظمات الإسلامية في هولندا FION، ثم Europe Trust Nederland، إلى جانب أدوار في مؤسسات وحوارات إسلامية أخرى. وتصفه مصادر بحثية وصحفية هولندية بأنه كان من أبرز الوجوه المرتبطة بالبنية المؤسسية للإخوان في هولندا.

الانتقال الأهم حدث في منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة. ففي عام ٢٠٠٥ تراجعت LIGN، وظهرت بدلاً منها بنية أكثر توزيعاً، كان من أبرز مكوناتها Federatie Islamitische Organisaties Nederland – FION، بينما ظهر في الوقت نفسه Europe Trust Nederland – ETN باعتباره الذراع المرتبطة بالعقار وإدارة الممتلكات.

وتذكر وثيقة برلمانية هولندية أن الباحث بيتر ساندي رأى في FION الجهة التي تولت الدور المظلي الذي كانت تؤديه LIGN، بينما تولت ETN مهمة مرتبطة بإدارة وامتلاك العقارات.

هنا تحديدًا تبدأ ملامح التحول الذي يجعل التجربة الهولندية جديرة بالمتابعة. فبدل أن تكون المؤسسة الواحدة هي مركز النشاط، أصبح بالإمكان توزيع الوظائف بين أكثر من كيان: مؤسسة تتولى العمل العام، وأخرى تتعامل مع العقار، وأفراد يتحركون بين مجالس الإدارات، ومؤسسات محلية تعمل في المجال الديني والاجتماعي، وروابط أوروبية توفر اتصالاً أوسع من حدود الدولة نفسها.

من التنظيم إلى العقار

يحيى بويافا كان واحدًا من الأسماء التي حملت هذا التحول من مرحلة إلى أخرى. ظهر رئيسًا لـ FION، وارتبط اسمه بتأسيس ETN، ثم أصبح طرفًا في مشروع المسجد الأزرق في أمستردام.

وتشير مصادر هولندية إلى أنه وقّع باسم Europe Trust Nederland على الاتفاقات الخاصة بالمشروع، وقد ظهر إلى جواره أحمد الراوي، أحد أبرز مسؤولي البنية الأوروبية المرتبطة بـ Europe Trust، وتظهر مصادر أخرى أن FION و ETN كانتا حاضرتين في مشروع المسجد الذي بلغت تكلفته في ذلك الوقت نحو مليوني يورو، وأن عملية التمويل استغرقت وقتًا قبل أن تكتمل.

المسجد الأزرق لم يكن مجرد مبنى ديني جديد في أمستردام، بل أصبح نموذجًا للتحول في طبيعة الحضور. الأرض والعقار والمبنى والتمويل والإدارة أصبحت عناصر مرتبطة بالعمل المؤسسي، وهو ما منح النشاط قدرة على الاستمرار خارج حدود الأشخاص الذين أسسوه في البداية.

وتظهر الوثائق والمصادر الهولندية أنَّ بويافا كان في قلب هذه العملية، قبل أن يترك رئاسة ETN ، ثم تتغير تركيبة مجلس الإدارة لاحقاً.

من المساجد إلى مؤسسات الدولة

اللافت أنَّ بويافا لم يتحرك فقط داخل الدوائر الإسلامية، وإنما وصل أيضاً إلى قنوات الحوار الرسمية مع الدولة الهولندية. فقد ارتبط اسمه بـ Contact Groep Islam، وهي إحدى قنوات الحوار بين الدولة وممثلي المؤسسات الإسلامية.

هذه النقطة تكشف جانباً آخر من التجربة: الشخص الذي كان اسمه حاضراً في النقاشات المتعلقة بعلاقات الإسلاميين داخل هولندا كان في الوقت نفسه قادراً على الظهور كشريك في حوار رسمي مع مؤسسات الدولة. ولذلك فإنَّ قراءة التجربة لا تصلح معها ثنائية بسيطة من نوع «تنظيم في مواجهة الدولة»، بل تحتاج إلى تتبع الأشخاص أنفسهم عبر المواقع المختلفة التي شغلوها.

هذه المساحة تحديداً شهدت جدلاً قانونياً وإعلامياً. ففي عام ٢٠٠٧ خاض بويافا معركة قضائية ضد صحيفة De Telegraaf بسبب ما نشرته حول علاقاته وارتباطاته، وانتهت المحكمة الهولندية إلى أنَّ الصحيفة لم تستطع إثبات بعض الادعاءات المتعلقة بمصادر معلومات استخباراتية كما نشرتها.

التحول من التنظيم إلى المؤسسة لم يتوقف عند أمستردام، فقد ظهر اسم ETN في ملفات عقارية أخرى، من بينها عقارات في لاهاي وروتردام، بينما ارتبطت مؤسسات أخرى بأشخاص ظهوروا في FION أو ETN أو LIGN.

وبمرور الوقت أصبحت الملكية العقارية جزءًا من المعادلة، لأنها توفر للمؤسسة شيئًا مختلفًا عن النشاط الموسمي أو المؤتمرات: مكانًا ثابتًا، وعنوانًا قانونيًا، ومساحة للعبادة والتعليم والنشاط الاجتماعي، وأصلًا يمكن أن يستمر حتى بعد تغير الأفراد.

وتشير دراسات أوروبية إلى أنَّ ETN امتلكت أو ارتبطت بعقارات استخدمت في إقامة مساجد ومراكز إسلامية في أمستردام ولاهاي وروتردام.

شبكة بلا مركز واحد

هذه التفاصيل تفسر أيضًا لماذا ظلت العلاقة بين هولندا والبنية الأوروبية للإخوان أكثر تعقيدًا من مجرد وجود فرع وطني واضح. فـ FION ارتبطت في مرحلة من المراحل بـ FIOE، ثم انتهت هذه العلاقة وسط خلافات داخلية، بينما تحركت بعض الشخصيات نفسها بين مؤسسات مختلفة.

وتشير مصادر بحثية إلى أنَّ الفرع الهولندي دخل لاحقًا في صراعات داخلية انتهت إلى تراجع نشاطه التنظيمي، لكنَّ بعض المؤسسات التي ظهرت في تلك المرحلة بقيت قائمة، وبعض الأشخاص استمروا في العمل داخل المجال الإسلامي الهولندي.

وهنا تظهر المفارقة الأساسية في التجربة الهولندية. عدد الأعضاء ليس هو نفسه حجم البنية المؤسسية.

جهاز الأمن الهولندي AIVD قدّر في مرحلة سابقة عدد الأعضاء النشطين المرتبطين بالإخوان في هولندا بـ «بضع عشرات»، وخلص إلى أنَّ نفوذهم داخل المجتمع المسلم والمجتمع المدني كان

محدودًا، ولم يعتبر وجود الجماعة في ذلك الوقت تهديدًا مباشرًا للأمن القومي.

لكنَّ محدودية العدد لم تمنع ظهور شبكة من المؤسسات والأفراد والروابط والعقارات والاتصالات الأوروبية التي جعلت حضور الفكرة أكبر من حجم التنظيم العددي.

ما الذي تركته الجماعة وراءها؟

وهذا بالضبط ما يجعل هولندا مختبرًا مهمًا لفهم تطور الإخوان في أوروبا. التجربة لم تعتمد فقط على بناء تنظيم هرمي كبير، وإنما على توزيع الأدوار بين مؤسسات وأشخاص وكيانات قانونية، وعلى الانتقال من النشاط المباشر إلى بناء مساحات أكثر استدامة: مسجد هنا، ومؤسسة هناك، وعقار في مدينة أخرى، وعلاقة أوروبية، وعضو مجلس إدارة ينتقل من مؤسسة إلى أخرى، وشخصية قادرة في الوقت نفسه على مخاطبة المجتمع الإسلامي والتعامل مع مؤسسات الدولة.

المسار من LIGN إلى FION ثم ETN لا يعني ببساطة أنَّ مؤسسة حلت محل أخرى، وإنما يكشف تحولًا في طريقة بناء الحضور نفسه. التنظيم المباشر ظل محدودًا، بينما أصبحت المؤسسات والعلاقات والأصول أكثر قدرة على البقاء. ولذلك فإنَّ السؤال الحقيقي في الحالة الهولندية لا يتعلق فقط بعدد أعضاء الإخوان، وإنما بما تركته التجربة وراءها من بنية مؤسسية وعقارية وبشرية، وما إذا كانت هذه البنية ظلت مرتبطة بالمشروع الأصلي أم تحولت مع الوقت إلى كيانات لها استقلالها ومصالحها الخاصة.

الباب التالي... المال والعقار

ذلك الملف يقود مباشرة إلى الحلقة التالية من القصة: المال والعقار. فالمسجد الأزرق، وETN، وعقارات لاهاي وروتريدام، ومصادر التمويل القادمة من خارج هولندا، تفتح بابًا آخر أكثر تعقيدًا من مجرد تاريخ التنظيم. هناك تبدأ قصة كيف تحولت بعض المؤسسات من مجرد عناوين للعمل الإسلامي إلى أصول ثابتة، وكيف دخل التمويل الخليجي في هذه المعادلة، ومن امتلك العقار، ومن أدار المؤسسة، ومن بقي في مجلس الإدارة عندما تغيرت التحالفات والأشخاص.

أما المشهد الذي ظهر في لاهاي عام ٢٠٢٦، فهو فصل أحدث من هذه القصة، وليس بدايتها. فهمه يحتاج إلى العودة أولًا إلى ما حدث داخل هذه البنية خلال العقدين السابقين، وإلى التمييز بين التنظيم الأصلي، والمؤسسات التي خرجت من رحمه، والشخصيات التي تحركت بينها، والمنصات السياسية والإعلامية التي ظهرت لاحقًا. هناك فقط يمكن فهم كيف استطاعت جماعة محدودة العدد أن تترك أثرًا يتجاوز حدود العضوية المباشرة، وأن تتحول تجربتها الأوروبية إلى شبكة من العلاقات والمؤسسات يصعب اختزالها في اسم تنظيم واحد.

هولندا... عقارات الإخوان خارج ملكية الجماعة (٢٠٢)



سامح فايز
كاتب مصري

السؤال الذي تفرضه قصة المال الإخواني في أوروبا ليس فقط: من دفع ثمن المسجد؟ وإنما السؤال الأكثر تعقيداً: من يملك المبنى بعد أن تنتهي حملة التبرعات؟ الإجابة تبدو بديهية في الحالة الطبيعية؛ جمعية أهلية تجمع الأموال من أعضائها والمتبرعين، تشرف على البناء، ثم تسجل العقار باسمها، ويتولى مجلس إدارتها إدارة الأصل وفق نظامها الأساسي. لكنّ تتبع مسار عدد من المشروعات المرتبطة بالبنية الإسلامية التي درستها الحكومات الأوروبية يكشف نموذجاً مختلفاً؛ جهة تمارس النشاط الديني والاجتماعي، وكيان قانوني آخر يمتلك العقار، وجهة خارجية تقدم التمويل، وأشخاص يظهرون في مجالس إدارات أكثر من مؤسسة. هذا الفصل بين الملكية والإدارة ليس مخالفة قانونية في ذاته، ولا يعني أنّ أعضاء مجلس الإدارة يملكون العقار بأسمائهم، لكنه يصبح سؤالاً بحثياً عندما يتكرر داخل أكثر من دولة، وتظهر في خلفيته كيانات وأسماء ارتبطت بالبنية الأوروبية لجماعة الإخوان المسلمين. هولندا تقدم واحدة من أوضح الحالات.

من LIGN إلى ETN ... انتقال الحكاية من الجمعية إلى الأصل

تعود جذور البنية الإخوانية إلى تأسيس LIGN في لاهاي عام ١٩٩٦، التي وصفها وثائق برلمانية هولندية بأنها

مظلة للتيار المرتبط بإيديولوجية الإخوان في هولندا. وبعد إعادة ترتيب هذه البنية ظهر FION عام ٢٠٠٥، ثم تأسست ETN - Europe Trust Nederland عام ٢٠٠٦. أهمية ETN لا تأتي من اسمها فقط، وإنما من الوظيفة التي ظهرت لها داخل الوثائق والشهادات البرلمانية: تقديم مشروعات المساجد للحصول على التمويل، ثم امتلاك العقار، بينما يمكن أن تتولى مؤسسة أخرى إدارة النشاط اليومي. ووفق شهادات أمام البرلمان الهولندي، كان هذا هو النموذج الذي اتبعته ETN في عدد من المشروعات. بذلك انتقلت القصة من مجرد تأسيس جمعية إلى إنشاء كيان قانوني يمكنه امتلاك أصل عقاري والاحتفاظ به، وهو تحول مهم في فهم كيفية استمرار المؤسسات بعد تغير الأشخاص أو الهياكل التنظيمية.

ولذلك يصبح السؤال الحقيقي: من أسس الكيان؟ من تولى إدارته؟ من مؤل شراء العقار؟ من كانت الجهة التي تستخدمه؟ وهل تتكرر الأسماء والكيانات ذاتها في أكثر من دولة؟ هذه الأسئلة أكثر دقة من البحث عن اسم الجماعة على سند الملكية.

المسجد الأزرق... حين تحول التمويل إلى عقار

المسجد الأزرق في أمستردام يمثل الحالة الأوضح لهذه المعادلة. وفق شهادة فان دير بلوم، رئيس مؤسسة المسجد الأزرق، أمام لجنة التحقيق البرلمانية الهولندية، حصلت ETN في البداية على نحو ٤٠٠ ألف يورو من قطر، ثم تقدمت بطلب تمويل في الكويت انتهى، بحسب روايته، إلى الحصول على نحو ٢.٣ مليون يورو من وزارة الشؤون الدينية الكويتية

والأوقاف المرتبطة بها. وقال إنّ الأموال الكويتية مرت عبر وزارة الخارجية الكويتية ثم السفارة الكويتية في هولندا قبل وصولها إلى ETN واستخدامها في إتمام شراء العقار. هذه التفاصيل مهمة لأنّها تضع أمامنا مسارًا ماليًا محددًا، وليس مجرد رواية عامة عن «أموال خليجية» دخلت إلى أوروبا؛ المال انتقل من جهة ممولة إلى كيان قانوني، ثم تحول إلى أصل عقاري، وأصبحت ETN هي المالكة، بينما تولت مؤسسة المسجد النشاط اليومي.

النتيجة القانونية لهذا النموذج مختلفة تمامًا عن صورة «قيادي إخواني يملك مسجدًا». العقار ليس ملكًا شخصيًا لبويافا أو مطلق القراوي أو غيرهما، وإنّما هو ملك كيان اعتباري. لكنّ أهمية الحالة تكمن في العلاقة بين الكيان والتمويل والأشخاص الذين تولوا إدارته. وهنا يصبح الفصل بين الملكية والإدارة والتمويل هو المفتاح الحقيقي لفهم التجربة الهولندية؛ فالجمعية التي يدير أفرادها النشاط الديني ليست بالضرورة هي التي تملك المبنى، والجهة التي تملك المبنى ليست بالضرورة التي تحدد الخطاب الديني اليومي، والجهة التي قدمت المال لا تصبح تلقائيًا مالكة للعقار.

De Middenweg عندما ظهرت الورقة المالية

مركز De Middenweg في روتردام يقدم حالة ثانية، لكنّها أكثر أهمية من الناحية الوثائقية؛ إذ لا تعتمد القصة هنا على شهادة واحدة فقط. تحدث فان دير بلوم أمام البرلمان عن تمويل تراوح بين ٧٠٠ و ٧٥٠ ألف يورو تمّ جمعه من نحو

خمسين متبرعاً عبر جمعية قطر الخيرية Qatar Charity، ثم ظهرت ضمن الوثائق المقدمة للجنة رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٥ من مدير ETN ياسين الفرقاني إلى Qatar Charity، يؤكد فيها تلقي المؤسسة ٧ تحويلات مالية، ٦ منها بقيمة ٩٩,٤٤٧,٢٩ يورو لكل تحويل، وتحويل أخير بقيمة ٥٩,٦٣٨,٣٨ يورو، ليبلغ الإجمالي ٦٥٦,٣٢٢,١٢ يورو. الرسالة تربط التحويلات بعقد موقع مع Qatar Charity في الأول من أيار/مايو ٢٠١٤، وتحدد الغرض منها في شراء مبنى بمدينة روتردام أصبح لاحقاً مركز De Middenweg، كما تشير إلى التزام ETN بتقديم شهادة الملكية للجهة الممولة.

هذه الوثيقة تغير مستوى النقاش؛ لأننا لا نتعامل فقط مع تقدير لقيمة التمويل، وإنما مع مسار مالي محدد يرتبط بعقد وتحويلات وحياسة عقارية. المال دخل إلى حساب ETN، والكيان نفسه ارتبط بعملية شراء المبنى، ثم أصبحت الملكية جزءاً من البنية المؤسسية. هنا يظهر النموذج الذي يجب أن يظل حاضراً: تمويل خارجي، كيان قانوني، شراء عقار، ثم مؤسسة تستخدم المبنى. ولا يعني ذلك أن الجهة الممولة أو كل المتبرعين كانوا جزءاً من الإخوان، كما لا يعني أن كل نشاط داخل المركز كان نشاطاً إخوانياً، وإنما يثبت وجود علاقة مالية وعقارية تستحق التتبع.

Europe Trust الاسم الذي يخرج

بالقصة من هولندا

التحول الحقيقي يظهر عندما نضع ETN داخل السياق الأوروبي لـ Europe Trust. السجل البريطاني الرسمي يثبت أن Europe Trust تأسست في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣،

وأنّ نشاطها القانوني يشمل صراحة تأجير وتشغيل العقارات المملوكة أو المستأجرة، إلى جانب نشاط الإقامة. السجل نفسه يكشف تاريخاً طويلاً من تغير أعضاء مجلس الإدارة، ويظهر بين الأسماء الحالية والسابقة شخصيات تولت مناصب داخل الكيان على مدى سنوات، بما في ذلك أحمد الشيخ محمد ونوح القاضي وأحمد الرواي وغيرهم. وتظهر سجلات Companies House صلات مباشرة بين بعض هؤلاء وبين كيانات عقارية أخرى حملت اسم Europe Trust

الأكثر أهمية أنّ الحسابات الرسمية لـ Europe Trust لا تقدم صورة مؤسسة تجمع الأموال ثم تنفقها بالكامل على النشاط الديني، وإمّا تظهر محفظة استثمارية بملايين الجنيهات. بيانات Charity Commission البريطانية تسجل أنّ الاستثمارات طويلة الأجل بلغت ٧.٣٧ مليون جنيه إسترليني في ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، ثم ارتفعت إلى ٨.٣٢ مليون جنيه في ٢٠٢٣ و ٨.٦٧ مليون جنيه في ٢٠٢٤. وتعرّف الهيئة هذه الاستثمارات بأنها أصول تحتفظ بها المؤسسة بهدف توليد دخل لأغراضها الخيرية، وتشمل ضمن أمثلتها العقارات المؤجرة.

هنا يتغير معنى العقار مرة أخرى، فالمبنى الذي يستخدمه مسجد أو مركز إسلامي يمثل أصلاً ثابتاً، لكنّ العقار الذي يُؤجر يمكن أن يصبح أصلاً منتجاً للدخل. وبذلك يمكن أن تتحول الأموال الأولية إلى أصل يحفظ رأس المال، أو إلى عقار يستخدمه نشاط إسلامي، أو إلى استثمار يولد إيراداً، أو إلى مزيج من هذه الوظائف. الحسابات البريطانية الرسمية لا تقول إنّ كل هذه الاستثمارات «إخوانية»، لكنّها تثبت أنّ Europe Trust تمتلك بنية استثمارية عقارية حقيقية وليست مجرد اسم يستخدم في بناء المساجد.

ألمانيا... عندما يصبح العقار قاعدة لعدة مؤسسات

الحالة الألمانية تذهب أبعد من ذلك، فقد ناقش البرلمان الألماني في ٢٠٢٢ مسألة العقارات التي اشترتها Europe Trust في ألمانيا، ومن بينها عقار في برلين تبلغ مساحته نحو ٥٦٦٥ مترًا مربعًا، يضم مبنى إداريًا من خمسة طوابق كان جزءًا من مجمع AEG-Telefunken السابق. أهمية هذه الحالة لا تأتي من مساحة الأرض وحدها، وإنما من استخدام المبنى من قبل أكثر من جمعية ومجموعة إسلامية، وهو ما يجعل العقار نفسه قاعدة بنية تحتية لعدة مؤسسات بدل أن يكون مجرد مسجد منفرد.

وتتداخل هذه الحالة مع شبكة الأسماء التي ظهرت في الملف الألماني، وعلى رأسها إبراهيم الزيات، الذي ظهر في أكثر من كيان مرتبط بالبنية الإسلامية الأوروبية، بينما تكشف سجلات الشركات البريطانية أن Europe Trust لم تكن كيانًا منعزلًا عن شركات عقارية أخرى؛ فقد ظهر أحمد الشيخ محمد مديرًا لـ Europe Trust Property Enterprises Limited، وظهر نوح القاضي مديرًا فيها، وكلاهما ظهر أيضًا في تاريخ إدارة Europe Trust نفسها.

عندما لا يكون اسم الإخوان على سند الملكية

البحث عن عقار مكتوب على سند ملكيته «الإخوان المسلمون» قد يقود إلى طريق مسدود، لأن التنظيمات الحديثة لا تحتاج بالضرورة إلى امتلاك العقار باسم التنظيم نفسه. المؤسسة الخيرية أو الجمعية أو الشركة هي التي تسجل العقار قانونيًا، ومجلس الإدارة يتولى إدارته، وقد يتغير

المجلس دون أن تتغير الملكية. لذلك فإن العلاقة التنظيمية لا تُثبت من سند الملكية وحده، كما أن سند الملكية لا يكشف وحده مصدر التمويل أو الجهة المستفيدة من العقار.

المؤشر الأقوى يظهر عندما تتكرر حلقات معينة: أشخاص ينتقلون من مؤسسة إلى أخرى، وكيانات مختلفة تحمل وظائف متكاملة، وأموال خارجية تدخل في مشروعات عقارية، وعقارات تستخدمها مؤسسات مرتبطة بالشبكة، ثم استثمارات تنتج دخلاً أو تحفظ رأس المال. عند هذه النقطة يصبح الحديث عن «شبكة أصول» أكثر دقة من الحديث عن «ملكية الإخوان». وهذا هو الفارق بين التحقيق في بنية مالية ومؤسسية وبين إطلاق توصيف سياسي أو تنظيمي على كل جمعية أو مسجد أو ممول يظهر في الطريق.

هولندا ليست جزيرة

القيمة الحقيقية للحالة الهولندية أنها تفتح نافذة على نموذج أوروبي أوسع LIGN. مثلت مرحلة المظلة التنظيمية و FION مرحلة إعادة ترتيب المؤسسات، ثم ظهرت ETN بوظيفة عقارية ومهوية أكثر وضوحاً، بينما تكشف Europe Trust البريطانية عن وجود محفظة استثمارية بملايين الجنيهات وعقارات يمكن أن تستخدم دينياً أو اجتماعياً أو استثمارياً. وفي ألمانيا يظهر العقار كقاعدة يمكن أن تستضيف أكثر من مؤسسة، بينما تكشف سجلات بريطانيا عن كيانات عقارية متعددة وتداخلاً بين مجالس الإدارة.

الرقم الذي فلكه بصورة رسمية في بريطانيا وحدها، وهو ٨.٦٧ مليون جنيه استرليني كاستثمارات طويلة الأجل لـ

Europe Trust في نهاية ٢٠٢٤، يكفي لتغيير حجم السؤال. نحن لا نتحدث عن مسجد واحد بُني بتبرعات المسلمين، وإنما عن كيان لديه أصول استثمارية مستمرة، بعضها عقاري، ويمكن أن تحقق دخلاً يستخدم في الأغراض التي حددتها المؤسسة. وفي المقابل، تكشف هولندا عن المسار الآخر: أموال خارجية تدخل في مشروع محدد، ثم تتحول إلى عقار مملوك لكيان قانوني، بينما تظل مؤسسة أخرى مسؤولة عن النشاط اليومي. وبين المسارين تتكون البنية التي تستحق الدراسة: رأس مال يتحول إلى أصل، والأصل يتحول إلى مؤسسة، والمؤسسة تمنح الشبكة قدرة على الاستمرار حتى مع تغير الأشخاص والهيكل التنظيمية.

العقار الذي يبقى بعد تغير التنظيم

النتيجة التي تفرضها الوقائع تتمثل في أنّ دراسة المال الإخواني الأوروبي لا تكتمل من دون دراسة الأصول التي تحول إليها المال. التبرع ينتهي، والحملة تنتهي، ومجلس الإدارة يتغير، والجمعية قد تنقسم أو تعيد تشكيل نفسها، لكن العقار يبقى. لهذا فإنّ السؤال الذي بدأنا به يعود في النهاية بصورة مختلفة: من يملك المبنى؟ من يملك سلطة القرار داخل الكيان المالك؟ من دفع ثمنه؟ من يستخدمه؟ وهل تنتقل الأصول عند انتهاء المؤسسة إلى كيان آخر؟ وهل تتكرر الأسماء والكيانات نفسها في أكثر من دولة؟

الإجابة عن هذه الأسئلة هي التي يمكن أن تكشف الحجم الحقيقي للبنية، لا مجرد عدد أعضاء التنظيم. وهنا يصبح العقار حلقة وصل بين مرحلتين من قصة الإخوان في هولندا؛ مرحلة تأسيس المؤسسات، ومرحلة جديدة لم

تعد فيها الشبكات بحاجة إلى الظهور دائماً في صورة تنظيم تقليدي. فالأصل العقاري يمكن أن يبقى بينما تتغير الجمعية، ويمكن للمؤسسة التي تستخدمه أن تعيد صياغة خطابها وعلاقاتها، ويمكن أن تنتقل الشبكات من التنظيم المباشر إلى المنصات والتحالفات والمؤتمرات والفضاء السياسي والإعلامي. من هنا يمكن طرح سؤالاً مختلفاً، وهو عن الكيفية التي تتحرك بها الشبكات الجديدة فوق البنية التي تركتها تلك المؤسسات وراءها.

10 جماعات أشعلت نار الإرهاب في ثوب الحياة العربية



سامح فايز
كاتب مصري

شهدت المنطقة العربية، خلال العقود الأربعة الأخيرة، العديد من الجماعات الدينية المتطرفة، التي تصدرت العمليات الإرهابية، على المستويين؛ المحلي والدولي.

«حفريات» ترصد أبرز ١٠ جماعات، أشعلت نار الإرهاب في التاريخ المعاصر، قبل ظهور تنظيم داعش على سطح المشهد.

(1) مجموعات الجهاد

منذ بدايات العام ١٩٦٦، تكونت مجموعات متفرقة تبنت الفكر الجهادي، عقب إعدام سيد قطب، وكان الهدف المحرك لتلك المجموعات، هو الانتقام لقطب. ومن أبرز الأعضاء: إسماعيل طنطاوي، ورفاعي سرور، وأيمن الظواهري، وأمين الدميري، ويحيى هاشم، ونبيل البرعي، ومحمد إسماعيل المقدم، ومحمد عبد الرحيم الشرقاوي.

واعتمدت هذه المجموعات على مبدأ الانقلاب العسكري كوسيلة للتغير، ودفعت بعض عناصرها للالتحاق بالجيش، ونجحت أيضاً في ضم عناصر من الجيش المصري مثل، الرائد عصام القمري.



كان الهدف المحرك لتلك المجموعات هو الانتقام لقطب

(2) الجماعة الإسلامية

في كلية الهندسة بجامعة أسيوط قام الطالب صلاح هاشم العام ١٩٧٢ بزرع نبتة الجماعة الإسلامية، نقلها عن عبد المنعم أبو الفتوح وزملائه في كلية طب قصر العيني بالقاهرة.

خلال عامي ١٩٧٥-١٩٧٦ انضم أشهر قادة الجماعة الإسلامية إليها، مثل، كرم زهد، وحمدي عبد الرحمن، وأسامة حافظ، وعلي الشريف، ورفاعي طه، وأبو بكر عثمان، ومحمد تيسير، وأحمد عبده سليم، ومحمد شوقي الإسلامبولي.

وبعد انشقاق أغلب أمراء الجماعة الإسلامية وانضمامهم لجماعة الإخوان المسلمين، مثل؛ عبد المنعم أبو الفتوح، وأبو العلا ماضي، وعصام العريان، وحلمي الجزار، وإبراهيم الزعفرانين ومحبي الدين عيسى، قررت مجموعة الصعيد الاستمرار في العمل تحت اسم الجماعة الإسلامية، وشكلت مجلس شورى يتكون من ١٥ شخصاً، أبرزهم؛ كرم زهدي، وصلاح هاشم، وأسامة حافظ، وحمدي عبدالرحمن، وفؤاد الدواليبي وناجح إبراهيم وعاصم عبد الماجد، وعصام درباله، وعلي الشريف، وطلعت فؤاد قاسم.

(3) جماعة المسلمين

التحق شكري مصطفى بإخوان أسيوط قبل تخرجه في كلية الزراعة العام ١٩٦٤، وبصدور القرار الجمهوري عام ١٩٦٥ باعتقال أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، اعتقل شكري، وأودع السجن الحربى حتى أفرج عنه العام ١٩٧١، غير أنه خرج بحال غير التي دخل بها، فقد تبلورت لديه فكرة لنواة جماعة المسلمين.

«يقوم التصور
الإسلامي لجماعة
المسلمين على
أن الإسلام
قد عاد غريباً
وأن المجتمعات
القائمة ستنهار
وسيبداً الإسلام
من جديد»



التحق شكري مصطفى بإخوان أسيوط
قبل تخرجه في كلية الزراعة العام ١٩٦٤

يقوم التصور الإسلامي للجماعة على أن الإسلام قد عاد غريباً، وأن المجتمعات القائمة ستنهار، وسيبدأ الإسلام من جديد على يد الصفوة المؤمنة بحد السيف انطلاقاً من جبال اليمن واستناداً إلى بعض الأحاديث الدينية المكذوبة .

اشتهرت جماعة شكري مصطفى إعلامياً باسم جماعة التكفير والهجرة، وهي نتيجة لضرورة الانفصال عن المجتمع القائم والانعزال عنه، وبدء التحرك الايجابي لتحقيق نواة المجتمع الاسلامي المنشود، وذلك باللجوء للجبال والمغارات.

(4) تنظيم الفنية العسكرية

في ١٨ نيسان (إبريل) ١٩٧٤ اشتركت مجموعة مصطفى يسري مع مجموعة الفلسطينيين صالح سرية في محاولة للانقلاب العسكري على النظام الحاكم، بتنفيذ عملية اشتهرت إعلامياً باسم «الفنية العسكرية».

سعى مصطفى يسري بعد خروجه من السجن، وإعدام صالح سرية، إلى قيادة تنظيم الفنية العسكرية، إلا أنه لم يستمر طويلاً وتم حله، وبعد ذلك الحل خرج من التنظيم أحد الأشخاص الذين ساهموا في إعادة تشكيل فكر الجهاد في العالم، عضو تنظيم «الفنية العسكرية» المنحل، محمد عبد السلام فرج؛ قدم فرج طرحاً جهادياً جديداً، اعتبر نقلة نوعية للتيار الجهادي على المستوى الفكري والتنظيمي، في رسالته بعنوان «الفريضة الغائبة»، والقائمة على أنه لا تغيير حقيقي إلا بالقتال، وصك الجملة التي تحولت شعاراً للتيار الجهادي المصري حتى تاريخ تأسيس قاعدة الجهاد عام ٢٠٠١: «قتال العدو القريب أولى من قتال العدو البعيد». تأثر فرج بشكل

مباشر في أطروحاته الجهادية تلك بنظرية أسس لها عضو جماعة الجهاد حتى عام ١٩٩٢، عبود الزمر، والذي تقوم نظريته على أن الانقلاب العسكري لابد أن يصحبه تحركات شعبية مؤيدة له.

واعتمد محمد عبد السلام فرج في تنفيذ خطته على محورين؛ الأول: تكوين مجموعات عسكرية من الأعضاء بالجيش بغرض القيام بانقلاب عسكري، والثاني: إعداد مجموعات مدنية تدعم الانقلاب العسكري لحظة وقوعه.

(5) تنظيم الجهاد

عام ١٩٧٩ التقى كرم زهدي في القاهرة أمير مجموعات الجهاد في مصر محمد عبد السلام فرج، صاحب كتاب «الفريضة الغائبة»؛ أحد أهم الكتب التي أثّرت في حركة جهادي العالم، وعلى خلفية ذلك اللقاء تحالف الطرفان وأخرجوا للنور جماعة جديدة باسم «تنظيم الجهاد»، وهو التنظيم الذي نفذ عملية اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات.

قرر تنظيم الجهاد اغتيال السادات، والسيطرة على مبنى الإذاعة والتلفزيون لبث بيان يطالب الشعب بتأييد الثورة الوليدة، بالتزامن مع مظاهرات يقودها الجهاديون بالميادين الرئيسية. لكن لم ينجح من المخطط سوى اغتيال السادات يوم ٦ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٨١.

(6) جماعة الجهاد المصرية

عام ١٩٨٤ خرجت دفعة المحكوم عليهم بالسجن ٣ أعوام، بعد حادث اغتيال السادات، ومن ضمنهم أيمن

الظواهري، الذي نجح في مغادرة مصر منتصف العام ١٩٨٥، واتخذ من باكستان وأفغانستان بدءاً من العام ١٩٨٦ مقراً لنشر أفكاره وسط التجمعات الجهادية الموجودة هناك، ومن ثم تأسست جماعة الجهاد المصرية العام ١٩٨٨، من خلال دمج بقايا مجموعة إسماعيل طنطاوي مع بقايا مجموعة عبود الزمر، بالإضافة إلى بعض العناصر من مجموعات جهادية أخرى.

تبنّت الجماعة في تلك الفترة طرح محمد عبد السلام فرج، القائمة على إستراتيجية الإعداد لانقلاب عسكري مدعوم بمجموعات مدنية، ورفضت اعتماد حرب العصابات التي اعتمدتها مجموعة يحيى هاشم ورفاعي سرور أوائل السبعينيات؛ لأن الطبيعة الجغرافية لمصر تجعل نشوء حرب عصابات فيها أمراً غير ممكن.

(٦) تنظيم طلائع الفتح

أسست جماعة الجهاد ٣ معسكرات لتدريب عناصرها بالقرب من جلال آباد، تحت اسم «بدر، القعقاع، القادسية»، وفي منتصف العام ١٩٩٠ بدأ التنظيم في تنفيذ الخطوة التالية من مخططه، بتسفير عناصره المدنية إلى باكستان وأفغانستان للتدريب، بعد أن انتهى من إنشاء معسكراته وإعداد مدربيه خلال الفترة السابقة.

وفي منتصف العام ١٩٩٢، وبشكل منفرد، قامت مجموعة من التنظيم بالاستيلاء على سيارة ميكروباص، بعد قتل السائق، لاستخدامها في عملية تُعد لها، وانكشفت المجموعة، وأدلى المقبوض عليهم بمعلومات عن بقية الأعضاء، مما أدى للقبض

عليهم نهاية العام ١٩٩٢، وانكشاف العديد من المجموعات بشكل تدريجي، ولم يتمكن سوى بعض قادة المجموعات من السفر خارج مصر، بعد تلقيهم تحذير بانكشاف المجموعات، وبحلول منتصف العام ١٩٩٣ بلغ عدد المقبوض عليهم ١٠٠٠ فرد، تم تقديم ٨٠٠ للمحاكمات في ٥ قضايا اشتهرت باسم تنظيم «طلّاع الفتح»، وهو الجناح المسلح لتنظيم الجهاد المصري.

(8) الشوقيون

احتكّ المهندس شوقي الشيخ، قبل دخوله السجن، بجماعات عديدة؛ بداية من جماعة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» التي انضم إليها وهو طالب في كلية الزراعة بجامعة حلوان في السبعينيات، مروراً بجماعة الجهاد، ثم الجماعة الإسلامية، ثم تنظيم الفرقة الناجية لأميرها مجدي الصفتي، وختاماً بجماعة «التوقّف والتبَيّن، وقد تأثر شوقي الشيخ، بحسب دراسات منشورة للباحث في شؤون الجماعات



تأسست جماعة «الشوقيين» بين أبناء محافظة الفيوم ثم انتشرت بمحافظات مصر

الإسلامية، ماهر فرغلي، بفكر الجماعة عقب لقائه بابن مؤسسها، نجيب عبد الفتاح إسماعيل في السجن، فقرّر بعد خروجه المزج بين أفكار الجماعات التي احتك بها، فأسس جماعة «الشوقيين»، التي انتشرت دعوتها بين أبناء محافظة الفيوم، ثم محافظات مصر المختلفة كالنّار في الهشيم.

(9) قاعدة الجهاد

الضربات المتلاحقة لجماعة الجهاد المصرية أفقدتها توازنها، وضعفت الموارد، المسألة التي دفعتها للتحالف مع تنظيم القاعدة العام ١٩٩٨، تحت راية «الجبهة الإسلامية العالمية»، التحالف الذي تحول إلى اندماج كامل العام ٢٠٠١ ليصبح اسم التنظيم «قاعدة الجهاد».

تمثلت أهداف «الجبهة الإسلامية العالمية»، في شن حرب عصابات تستهدف كافة المصالح الأمريكية والإسرائيلية على مستوى العالم، لإجبار أمريكا على إعادة النظر في سياستها تجاه القضايا العربية والإسلامية. غير أنّ ذلك التحالف كان القشة التي قصمت ظهر البعير؛ فقد عملت المخابرات الأمريكية على اعتقال أعضاء جماعة الجهاد من المحطات الأمنية المختلفة حول العالم، وإرسالهم إلى مصر لمحاكمتهم.

(10) أنصار بيت المقدس

تعود جذور جماعة «أنصار بيت المقدس» إلى جماعة «التوحيد والجهاد» التي شنت عدة هجمات ضد السياح في سيناء، وخاض عناصرها مواجهات دامية مع الأجهزة الأمنية خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦، ثم نجحت قوات الأمن في تفكيك معظم خلاياها وقتل واعتقال أغلب قادتها وعناصرها.

ويعتبر العقل المدبر للجماعة، الذي قاد أولى عملياتها داخل فلسطين، والمشرف على تأسيس خلاياها خارج سيناء، وصاحب مقترح استهداف خط الغاز الطبيعي الواصل لإسرائيل هو توفيق فريج زيادة، الذي سبق له العمل كمساعد لزعيمي جماعة «التوحيد والجهاد» خالد مساعد ونصر الملاحي. تعرض زيادة للاعتقال ٣ أعوام من العام ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩.

خرج توفيق زيادة من المعتقل عام ٢٠٠٩ ليعمل على بناء تنظيم جهادي جديد، واستعان في تأسيسه مع آخرين بشبكة العلاقات القبلية والعائلية الموجودة في سيناء، فنجحوا في ضم العديد من المتطرفين الهاربين من المعتقلات أيام أحداث كانون الثاني (يناير) بدعم من أنصار جماعة الإخوان المسلمين.

»تمثلت

أهداف الجبهة

الإسلامية

العالمية في شن

حرب عصابات

تستهدف

كافة المصالح

الأمريكية

والإسرائيلية

على مستوى

العالم»



تعود جذور جماعة «أنصار بيت المقدس» إلى جماعة «التوحيد والجهاد»

5 اغتيالات دموية نفذتها جماعات الإسلام السياسي



سامح فايز
كاتب مصري

نفذت جماعات الإسلام السياسي المعاصرة، مجموعة من الاغتيالات السياسية؛ في محاولة لإرهاب الأنظمة الحاكمة المتعاقبة، غير أنّ تلك الاغتيالات جاءت بنتيجة عكسية، وكانت سبباً في مرور تلك الجماعات بأزمة عاصفة، وتوقف بعضها عن العمل الدعوي؛ نتيجة تصفية واعتقال قادتها، على خلفية تلك الاغتيالات.

«حفريات» ترصد أشهر 5 اغتيالات دموية على امتداد سبعين عاماً:

1) اغتيال القاضي الخازن دار

كان الترتيب أن يغتاله حسن عبد الحافظ، عضو النظام الخاص بجماعة الإخوان، بالمسدس، بينما يغطي محمود زينهم، عضو النظام الخاص، عملية الانسحاب، باستخدام قنابل صوتية، تحدث حالة من البلبلة، وتساعد على الاختفاء.

ساعة التنفيذ أخطأ عبد الحافظ التصويب بعد رصاصات ثلاثة، هنا أقدم محمود زينهم على الاشتباك مع القاضي وإسقاطه أرضاً، وأفرغ رصاصات مسدسه في جسده، ليسقط أمام منزله، ومع سقوطه بدأت رحلة جماعة الإخوان مع محنتها الأولى التي انتهت باغتيال حسن البنا أمام مركز جمعية الشبان المسلمين العام ١٩٤٩.

وفي ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ صدر قرار بحل الجماعة وجميع شعبها في مصر، وضبط أوراقها وسجلاتها وأموالها وممتلكاتها، وحظر اجتماع خمسة أشخاص أو أكثر من أعضائه.

(٢) اغتيال محمود النقراشي

بعد أقل من ٢٠ يوماً على صدور قرار حل جماعة الإخوان، اغتال النظام الخاص، رئيس وزراء مصر، النقراشي باشا، وكان من ضمن أسباب الاغتيال التي أوردتها المتهم في المحكمة: «اعتداء النقراشي على الإسلام بحل الجماعة!».

وكان الرد على اغتيال النقراشي سريعاً؛ حيث اغتيل مرشد الجماعة حسن البنا فور خروجه من لقاء بجمعية الشباب المسلمين.

(٣) اغتيال الشيخ محمد الذهبي

اغتالت جماعة المسلمين، المشهورة إعلامياً باسم جماعة التكفير والهجرة، الشيخ الدكتور محمد حسين الذهبي، وزير الأوقاف حينها؛ لأنه كتب يقول: «يبدو أنّ فريقاً من المتطرفين الذين يسعون في الأرض فساداً، ولا يريدون لمصر استقراراً، قد استغلوا في هذا الشباب حماس الدين، فأتوهم من هذا الجانب، وصوروا لهم المجتمع الذي يعيشون فيه بأنه مجتمع كافر، تجب مقاومته ولا تجوز معاشته، فلجأ منهم من لجأ إلى الثورة والعنف، واعتزل منهم من اعتزل جماعة المسلمين، وآووا إلى المغارات والكهوف، ورفض هؤلاء وأولئك المجتمع الذي ينتمون إليه لأنه في نظرهم مجتمع كافر!».

وبعد اغتياله تم القبض على مصطفى شكري الذي أعلن بكل غرور «أنا الرأس المدبر» لقتل الشيخ الذهبي. في ٨ تموز (يوليو) ١٩٧٧ قُدِّم شكري هو وأربعة وخمسون شخصاً معه بتهمة قتل الذهبي أمام محكمة عسكرية، وأصدرت المحكمة في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ حكمها بإعدام شكري وأربعة آخرين.

(4) اغتيال فرج فودة

جهز «أبو العلا عبد ربه»، عضو جماعة الجهاد، سلاحه مساء ٨ حزيران (يونيو) ١٩٩٢؛ في انتظار خروج المفكر فرج فودة من مكتبه بمدينة نصر، معتمداً على فتوى ما سَمِّي وقتها بجهة علماء الأزهر برئاسة عبد الغفار عزيز، والتي قالت بكفر فرج فودة، ونشرت بياناً بذلك في مجلة «النور»، كما اعتمد القتل أيضاً على فتوى من شيوخ جماعة الجهاد، وعلى رأسهم الشيخ عمر عبد الرحمن.



احتفل التيار الإسلامي بخروج قاتله بعفو رئاسي من الرئيس السابق محمد مرسي

وفي الذكرى الـ ٢٢ لاغتيال فرج فودة ٢٠١٢ احتفل التيار الإسلامي بخروج قاتله بعفو رئاسي من الرئيس السابق محمد مرسي، وظهر أبو العلا في لقاءات تلفزيونية ليعلن أنه لن يعتذر عن قتل فرج فودة؛ لأنَّ الكاتب من وجهة نظره هاجم نصوص القرآن، وفي عام ٢٠١٦ قتل أبو العلا أثناء الاشتباكات في سوريا، بعد انضمامه للجماعات الإرهابية في بلاد الشام.

5) اغتيال رفعت المحجوب

اغتيال المتحدث الإعلامي للجماعة الإسلامية، د.علاء محيي الدين عاشور، في ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، بواسطة كواتم للصوت، أثناء سيره في شارع ترسا بمحافظة الجيزة، عقب تلقيه مع صفوت عبد الغني، تهديدات سابقة من الأمن بترك القاهرة، وإيقاف دعوة الجماعة الإسلامية في قلب العاصمة المصرية، والعودة للصعيد، وأصدرت الجماعة عقب مقتله بياناً بعنوان «ومضى عهد الكلام».



كُشِفَت الشبكة المنفذة للحادث والتي ضمت ٢٨ فرداً

ردت الجماعة على اغتيال متحدثها الإعلامي في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٠ باغتيال رئيس مجلس الشعب رفعت المحجوب، في عملية نفذها ٤ مسلحين وسط القاهرة على كورنيش النيل بالقرب من ميدان التحرير، وتمكنوا من تصفية المحجوب وسائقه وأغلب طاقم حراسته، فضلاً عن عميد شرطة حاول توقيف أحد المسلحين أثناء هروبه.

تم القبض على ممدوح على يوسف، مسؤول الجناح العسكري بالجماعة، صبيحة يوم ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٠، في منزل كان يعيش فيه بهوية مزورة، واعترف بأنه سيلتقي عصر يوم القبض عليه بمجموعة من منفذي عملية الاغتيال، بالقرب من كلية هندسة القاهرة، فأعد الأمن كميناً للمجموعة التي بادرت بالاشتباك عند محاولة القبض عليها، فقتل اثنان من عناصرها (محمد صلاح، ومحمد عبد الفتاح) وتم القبض على محمد النجار إثر إصابته بطلق ناري في رقبته.

**«ردت الجماعة
الإسلامية على
اغتيال متحدثها
الإعلامي باغتيال
رئيس مجلس
الشعب رفعت
المحجوب في
عملية نفذها ٤
مسلحين»**

كُشِفَت الشبكة المنفذة للحادث والتي ضمت ٢٨ فرداً بزعامة ممدوح علي يوسف، وصفوت عبد الغني، واتضح أنَّ العملية كانت تستهدف موكب وزير الداخلية، الذي اعتاد المرور من هذه المنطقة في ذلك التوقيت، أثناء ذهابه من بيته بالدقي إلى مقر الوزارة، ولكنَّ مرور موكب المحجوب جعل المهاجمين يستهدفونه؛ ظناً منهم أنه موكب محمد عبد الحليم موسى لتشابه سيارات الموكب وعددها.

وبلغ عدد المعتقلين من الجماعة على خلفية الحادث ٥ آلاف معتقل، وأثناء المحاكمة لم يتوان صفوت عبد الغني عن تهديد نظام مبارك قائلاً «بدأنا بالمحجوب، ولن يهدأ لنا بال حتى نأتي برأس حسني مبارك، وبقية القيادات».

«نموذج النمسا»: من مراقبة شبكات الإسلام السياسي إلى التعامل معها باعتبارها ملفاً أمنياً مفتوحاً



سامح فايز
كاتب مصري

صباح ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٠، لم تكن فيينا تستيقظ على عملية أمنية عادية؛ مئات من رجال الشرطة تحركوا في أكثر من ولاية نمساوية، يدهمون منازل ومقار جمعيات ومؤسسات، ويصادرون أجهزة ووثائق وأموالاً، فيما كان اسم «الإخوان المسلمين» حاضراً في قلب العملية.

كانت النمسا قد قررت أن تنتقل من مراقبة ما تسميه شبكات الإسلام السياسي إلى التعامل معها باعتبارها ملفاً أمنياً مفتوحاً. وبعد فترة من التحقيقات، والطعون، وإبطال بعض عمليات التفتيش، وإغلاق عدد من الملفات، أصبحت «لوكسور» قصة أكثر تعقيداً من مجرد ضربة أمنية ضد الإخوان. فقد تحولت العملية نفسها إلى اختبار لقدرة الدولة على تحويل الشبهات والتقديرات الأمنية إلى أدلة تصمد أمام القضاء.

جاءت العملية بعد أيام قليلة من الهجوم الإرهابي الذي شهدته فيينا في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٠ وأسفر عن مقتل أربعة أشخاص وإصابة ٢٢ آخرين. لكنّ الربط الزمني بين الحدثين لا يعني أنّ «لوكسور» كانت تحقيقاً في الهجوم نفسه؛ فقد كانت تستهدف ملفاً مختلفاً يتعلق، وفق السلطات، بالاشتباه في تمويل الإرهاب وغسل الأموال وتكوين منظمات

إرهابية وعلاقات محتملة بالإخوان المسلمين وحماس. وفي جلسة للبرلمان النمساوي بعد العملية، تحدث أحد أعضاء المجلس عن مشاركة ٩٣٠ من أفراد الشرطة، وعن ضبط نحو ٢٠ مليون يورو، باعتبار العملية جزءًا من مواجهة تمويل الإرهاب وغسل الأموال ومنع إنشاء منظمات إرهابية.

لكنّ الرقم الذي سيبقى في ذاكرة العملية ليس عدد رجال الشرطة وحده، وإنما حجم الشبكة التي أرادت الدولة النمساوية أن تضربها دفعة واحدة. فقد شملت المداهمات ولايات شتايرمارك وكارينثيا والنمسا السفلى وفيينا، وطالت عشرات الأشخاص والمؤسسات، وارتبطت التحقيقات بنحو ٧٠ مشتبهًا بهم في مراحلها الأولى. وكانت النيابة العامة في جراتس تتعامل مع كميات ضخمة من البيانات المصادرة؛ إذ تحدثت لاحقًا عن أكثر من ٢٠٠ تيرابايت من البيانات التي تحتاج إلى الفحص والترجمة والتحليل.

حجم الشبكة التي أرادت الدولة النمساوية ضربها

هنا يجب أن نتوقف عند نقطة أساسية: العملية لم تكن مجرد مداهمات لمجموعة من المساجد. كانت محاولة لفك شبكة يُعتقد أنّها تتحرك عبر جمعيات وشركات ومؤسسات وأشخاص، وأنّ بعض هذه الكيانات يمكن أن يكون غطاءً لنشاط أوسع. ولذلك ظهر في ملف لوكسور اسم «Liga Kultur» أكثر من مرة، وهي المؤسسة التي كانت قد ظهرت أصلًا في خريطة الشبكات الإسلامية النمساوية قبل العملية، وسبق أن ربطتها دراسات نمساوية ببيئة الإخوان.

لكنّ الدولة النمساوية لم تدخل العملية من فراغ، فقبل لوكسور بسنوات كانت الأجهزة الأمنية والباحثون يدرسون ما يُسمّى الإسلاموية القانونية، أي التيارات التي لا تعتمد بالضرورة على العنف المباشر، وإنما تحاول تحقيق أهدافها من خلال المؤسسات القانونية، والتعليم، والعمل الجمعياتي، والتأثير السياسي والإعلامي. وهذا المفهوم ظل حاضراً في التقارير الأمنية النمساوية اللاحقة؛ فتقرير حماية الدستور لعام ٢٠٢٤ يقول إنّ منظمات هذا التيار تستخدم بصورة أساسية وسائل قانونية للتأثير في السياسة والمجتمع، وتعمل عبر التعليم والتربية والضغط على صناع القرار والفاعلين السياسيين والإعلاميين.

وفي تقرير ٢٠٢٥ ذهبت أجهزة حماية الدستور النمساوية إلى أبعد من ذلك، فقد وضع التقرير الإخوان المسلمين باعتبارهم إحدى أهم حركات الإسلاموية القانونية في النمسا، وقال إنّ الجماعة واصلت محاولة التأثير داخل المجتمع المسلم والمؤسسات السياسية، اعتماداً على استراتيجية ممتدة عبر الأجيال.

وهذا التفصيل مهم جداً لفهم «لوكسور». فالدولة لم تكن تبحث، كما يبدو من تطور الملف، عن خلايا مسلحة تختبئ في شقق سرية؛ وإنما كانت تبحث عن شبكة مؤسساتية ترى أنّها قادرة على العمل في المجال العام، وتكوين علاقات، وإدارة موارد، والتأثير في المجتمع. وهذا هو النوع الأصعب في المواجهة؛ لأنّ المؤسسة قد تكون مسجلة بصورة قانونية، ونشاطها المعلن قد يكون دينياً أو ثقافياً أو خيرياً، بينما تحتاج الدولة إلى إثبات أنّ هناك شيئاً آخر خلف هذا النشاط إذا أرادت أن تنتقل من المراقبة إلى الاتهام الجنائي.

ضربة كبيرة... ثم السؤال الأصعب

في الأيام الأولى للعملية بدا المشهد كأن النمسا وجّهت ضربة هائلة إلى شبكة الإسلام السياسي، لكنّ المشكلة بدأت عندما انتقل الملف من شاشة البيانات الأمنية إلى قاعات المحاكم.

في آب (أغسطس) ٢٠٢١ قضت محكمة الاستئناف العليا في جراتس بأنّ عمليات التفتيش كانت غير قانونية في تسع حالات على الأقل، لأنّ مستوى الاشتباه الذي كان قائماً قبل المداهمات لم يكن كافياً لتبريرها. وأكدت المحكمة أنّ الأمر لا يتعلق بإعلان براءة عامة لكل من شملتهم العملية، وإنّما بتقييم قانوني لمدى كفاية الاشتباه الذي استندت إليه أوامر التفتيش في تلك الحالات. هذه اللحظة كانت بداية تغير كبير في صورة «لوكسور». فالدولة كانت تقول إنّها أمام ملف خطير يستحق استخدام أدوات التحقيق الاستثنائية، بينما بدأ القضاء يسأل سؤالاً أكثر ضيقاً وأشدّ صعوبة: أين الدليل المحدد الذي يربط كل شخص بالجريمة التي يُحقق فيها؟

وبدأت بعض النتائج تتوالى

في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢١ أوقف التحقيق مع إمام في فيينا كان قد اتهم، ضمن ملف لوكسور، بالمساعدة في ترسيخ الإخوان المسلمين في النمسا وبالارتباط بحماس وتمويل الإرهاب وغسل الأموال. وقال القرار إنّ الاشتباه أصبح ضعيفاً إلى درجة لا تسمح بمواصلة التحقيق، وإنّ نتائج التحقيقات لم تقدّم أساساً كافياً لتقويته.

وفي كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه ألغت المحكمة بعض قرارات مصادرة الأموال، وجرى إبطال أوامر في عشر

حالات. وكانت النيابة ترد بأن إلغاء المصادرة لا يعني انتهاء التحقيقات، وأن القضية شديدة التعقيد بسبب حجم البيانات الهائل الذي تجاوز ٢٠٠ تيرابايت.

في آب (أغسطس) ٢٠٢٢ أُغلق التحقيق مع مؤسسة أنس شاكفه وأعضاء من مجلس إدارتها في إطار لوكسور، بعدما كانت المؤسسة قد تعرضت للتفتيش وصدر حكم سابق باعتبار التفتيش غير قانوني.

أما التطور الأهم، فقد جاء في كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٤، عندما أوقفت السلطات النمساوية التحقيقات مع شقيقين سوريين كانا متهمين بالمساعدة في بناء فرع للإخوان المسلمين وحماس في النمسا، والمشاركة في تأسيس جمعيات Liga Kultur في فيينا وجراتس. وبعد ثلاث سنوات وثمانية أشهر من التحقيق رأت محكمة الاستئناف العليا في جراتس أن النيابة لم تنجح في تدعيم الاشتباه الموجه إليهما بالأدلة الكافية. والأكثر وضوحاً أن المحكمة قالت إن المواد المتاحة لم تقدم أساساً ملموساً يتجاوز التاريخ التنظيمي والتشابكات الشخصية والمؤسسية وتقييمات أجهزة الأمن، لإثبات أن الجمعيات استخدمت لتمويل حماس أو أي تنظيم إرهابي.

خمس سنوات ونصف... وأول محاكمة

في حزيران (يونيو) ٢٠٢٦، بعد أكثر من خمس سنوات على العملية، وصل أحد ملفات لوكسور أخيراً إلى المحاكمة. ووجهت النيابة إلى إمام اتهامات بينها الانتماء إلى تنظيم إرهابي والتحريض، وقال الادعاء إن خطبه ومحتوى نشره تضمن إشادة بأنشطة حماس ودعوات إلى ارتكاب جرائم. لكن محكمة

الجنايات في فيينا برأته في ١٧ حزيران (يونيو) ٢٠٢٦ من اتهامات الإرهاب والتحريض، واعتبرت أنَّ الفيديو محل الاتهام وثلاث خطب في المساجد لم تشكّل دعمًا لحماس أو دعوة إلى ارتكاب جرائم، وأنَّ الآراء الدينية الأكثر تشددًا التي اعتنقها كانت، في حدود القضية، محمية بحرية التعبير والدين. وأصبح الحكم نهائيًا.

والأمر أكثر تعقيدًا لأنَّ العملية لم تختفِ تمامًا من المشهد بعد إغلاق ملفات كثيرة. ففي أيار (مايو) ٢٠٢٤، على سبيل المثال، صادرت السلطات ٥٩٣ ألف يورو من منظمة Rahma Austria بعد أن ظهرت مؤشرات جديدة تتعلق، بحسب النيابة، باستخدام غير صحيح للتبرعات، وفتحت تحقيقات في شبهات احتيال واختلاس وتهرب ضريبي. لكنَّ التقرير نفسه أوضح أنَّ التحقيق الأصلي ضد المنظمة ومسؤوليها في قضايا التنظيم الإرهابي وتمويل الإرهاب وغسل الأموال كان قد أُغلق إلى حد كبير بصورة نهائية.

وهذه الواقعة وحدها تكشف لماذا يجب أن نتعامل مع «لوكسور» كمسار طويل، لا كحدث وقع في صباح ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٠ وانتهى.

ما الذي كشفته النمسا فعلاً؟

ربما لم تكن أكبر نتيجة للعملية هي عدد المداهمات، ولا الأموال التي جُمّدت، ولا حتى القضايا التي انتهت إلى الإدانة أو الإغلاق. النتيجة الأهم أنَّها كشفت طبيعة الصراع الجديد بين الدولة الأوروبية وشبكات الإسلام السياسي.

الدولة ترى شبكة ممتدة، لها تاريخ وعلاقات وأفكار ومؤسسات. وتقول تقاريرها الحديثة إنَّ الإخوان يستخدمون استراتيجيات طويلة الأجل للتأثير في المجتمع والمؤسسات السياسية.

أما القضاء فيتعامل مع كل ملف على حدة: هل هناك جريمة؟ هل يوجد دليل؟ هل كان الاشتباه كافيًا لتفتيش منزل؟ هل الأموال محل المصادرة مرتبطة بجريمة؟ هل الخطاب يتجاوز حدود حرية التعبير إلى التحريض الجنائي؟

وهنا تكمن قوة التجربة النمساوية وضعفها في الوقت نفسه؛ قوتها أنَّها لم تترك الملف الأمني بلا متابعة، وضعفها أنَّ بعض أدوات المواجهة لم تستطع الصمود أمام الاختبار القضائي.

أما الإخوان، أو الشبكات التي تدور في محيطهم، فقد أثبتت التجربة مرة أخرى أنَّ وجود المؤسسة داخل القانون لا يعني بالضرورة غياب المشروع الإيديولوجي، لكنَّه في الوقت نفسه يجعل إسقاط المؤسسة قانونيًا أمرًا يحتاج إلى أكثر من الاشتباه في الإيديولوجيا.

وهذا هو الدرس الأهم من النمسا. ألمانيا علمتنا كيف بُنيت الشبكة الأوروبية عبر المؤسسات والأشخاص والعلاقات، أما النمسا فتقدّم الوجه الآخر: ماذا يحدث عندما تقرر دولة أن تواجه هذه الشبكة بصورة مباشرة؟

الجواب ليس بسيطًا. تستطيع الدولة أن تراقب، وتداهم، وتصادر، وتحقق، وتضع التنظيمات في تقاريرها الأمنية، لكن في النهاية، عندما يصل الأمر إلى المحكمة، لا يبقى أمامها سوى الدليل.

ولهذا فإنّ «لوكسور» لم تكن مجرد عملية ضد الإخوان؛ كانت اختباراً للدولة نفسها: هل تستطيع أن تثبت ما تعرفه أجهزتها الأمنية؟ وهل تستطيع أن تحوّل خريطة العلاقات والشبهات إلى ملفات جنائية قابلة للحكم؟

حتى حزيران (يونيو) ٢٠٢٦، الإجابة تبدو مختلطة. بعض الملفات أُغلقت، وبعض إجراءات التفتيش أُبطلت، وبعض المصادرات رُفعت، وأوّل محاكمة انتهت بالبراءة. ومع ذلك لم يتغير التقييم الاستراتيجي النمساوي للإخوان، وما زالت أجهزة حماية الدستور تضع الجماعة في صدارة تيارات الإسلاموية القانونية التي ترى أنّها تسعى إلى التأثير في المجتمع والمؤسسات السياسية.

وهنا تنتهي قصة «لوكسور» من حيث بدأت: ليست قصة تنظيم سرّي هزمته الشرطة في يوم واحد، ولا قصة دولة فشلت وانتهى الأمر. إنّها قصة شبكة طويلة العمر، ودولة تحاول تفكيكها، وقضاء يطالب الدولة في كل مرة بأن تثبت ما تقوله.

وهذه ربما تكون أكثر صورة دقيقة للنمسا: المختبر الذي انتقلت فيه المواجهة مع الإخوان من مراقبة الشبكات إلى اختبارها أمام القانون.

النمسا... كيف بنت شبكات الإخوان نفوذها في قلب أوروبا؟



سامح فايز
كاتب مصري

بدأت قصة الإخوان المسلمين في النمسا في الستينيات، حين وصلت شخصيات مرتبطة بالإخوان إليها، ووجدت في البيئة الإسلامية الناشئة هناك مساحة لبناء مؤسسات وشبكات تتجاوز حدود الجمعية أو المسجد. وبعد عقود لم يعد السؤال الذي يشغل الباحثين والأجهزة الأمنية هو: أين يوجد تنظيم الإخوان في النمسا؟ وإنما صار أكثر تعقيداً: كيف تعمل شبكة ذات حضور إخواني أو متأثر بأفكار الجماعة داخل مؤسسات لا تحمل اسم الإخوان أصلاً؟

تقول وثائق «مركز توثيق الإسلام السياسي» النمساوي: إن أتباع الإخوان ظهروا في النمسا منذ ستينيات القرن الماضي داخل الجماعة الدينية الإسلامية في النمسا أو مؤسساتها السابقة، وإن عدداً من الجمعيات والمؤسسات والمنظمات الخيرية تأسس بصورة مباشرة بوساطة أعضاء في الإخوان أو بمشاركة أشخاص من محيطها الفكري والتنظيمي.

هذه المعلومة تضعنا أمام طبيعة مختلفة عن الصورة التقليدية للتنظيم. فالإخوان الذين وصلوا إلى أوروبا لم يحملوا معهم بالضرورة لافتة واحدة، ولم يحاولوا في كل بلد إعادة إنتاج التنظيم المصري بحذافيره. كانت الفكرة أكثر مرونة: بناء مؤسسة دينية هنا، جمعية ثقافية هناك، نشاط شبابي في مكان ثالث، ثم وصل هذه المساحات ببعضها بعضاً من

خلال الأشخاص والعلاقات والمظاهرات الأوروبية. ولهذا فإنّ تتبع تاريخ الإخوان في النمسا يحتاج إلى قراءة أسماء الجمعيات والمؤسسات بقدر حاجته إلى قراءة أسماء الأشخاص.

من ميونيخ إلى النمسا

تكشف قصة مدينة لينز جانباً مهماً من هذه الرحلة. فبحسب الدراسات التي تناولت نشأة «الشباب المسلم في النمسا» MJÖ، تعود جذور المنظمة إلى مجموعة من الناشطين المسلمين في لينز خلال أوائل التسعينيات، وكان بعض هؤلاء يتوجهون بانتظام إلى ألمانيا للمشاركة في أنشطة وخدمات المركز الإسلامي في ميونيخ، الذي يمثل واحدة من المحطات التاريخية الأساسية في انتشار الإخوان داخل أوروبا. وبمرور الوقت، تحولت التجربة الألمانية إلى نموذج يمكن نقله وتكييفه داخل النمسا.

هنا تصبح الحدود بين ألمانيا والنمسا أقل أهمية من شبكة العلاقات التي تحركت عبرها الشخصيات. فالمركز الذي كان في ميونيخ بالنسبة إلى أجيال مبكرة من الإسلاميين العرب، تحول بالنسبة إلى ناشطين أصغر سنّاً في النمسا إلى مساحة للتعلم واكتساب الخبرة وبناء العلاقات. ومن هذا السياق خرجت، في التسعينيات، منظمات شبابية جديدة، بينها MJÖ التي تأسست عام ١٩٩٦. هذه ليست مجرد مصادفة زمنية؛ فهي تكشف كيف انتقل النشاط الإسلامي الأوروبي من جيل المؤسسين إلى جيل جديد وُلد أو نشأ في أوروبا نفسها.

وتقدّم MJÖ مثلاً واضحاً على ذلك، فالمنظمة تقدّم نفسها باعتبارها منظمة شبابية مسلمة تعمل في التعليم

والمجتمع والحوار والاندماج، وتؤكد أنَّ المسلم يستطيع أن يكون مسلمًا ونمساويًا في الوقت نفسه. وفي المقابل، بحثت دراسات نمساوية في صلات تاريخية وفكرية وشبكية بينها وبين البيئة الإخوانية.

واللافت هنا توظيف أدوات التربية نفسها والخطاب نفسه؛ من ذلك استخدام «المأثورات»، وهي مجموعة من الأدعية والآيات والأحاديث التي جمعها حسن البناء، مؤسس الإخوان المسلمين. وتشير الدراسات المتعلقة بـ MJÖ إلى تداول هذه المادة داخل دوائر المنظمة، وإلى قيام شخصية كانت عضوًا سابقًا في مجلس إدارتها بترجمة مواد منها إلى الألمانية. وظهرت أيضًا ضمن بعض المواد المستخدمة «دعاء الرابطة» و«الوصايا العشر»، وترتبطان بالتراث التربوي للإخوان.

وهنا تظهر واحدة من أكثر النقاط إثارة في التجربة الأوروبية: الفكرة يمكن أن تنتقل من دون أن تنتقل معها العضوية التنظيمية. قد لا تجد بطاقة عضوية أو مكتبًا يحمل اسم الإخوان، لكنك قد تجد كتابًا، أو منهجًا تربويًا، أو شبكة علاقات، أو شخصية انتقلت بين مؤسسات متعددة. وهذا هو السبب الذي يجعل دراسة الإخوان في أوروبا أكثر تعقيدًا من البحث عن تنظيم سرّي بالمعنى التقليدي.

Liga Kultur ... عندما يتحدث أحد

أفراد الشبكة

تظهر الصورة بصورة أكثر وضوحًا عندما نصل إلى Liga Kultur، التي تعتبرها الدراسات الرسمية النمساوية واحدة من أهم المؤسسات المرتبطة ببيئة الإخوان في البلاد.

تقول دراسة «مركز توثيق الإسلام السياسي» عن المؤسسة: إنَّ جمال محمد مراد، المولود في دمشق عام ١٩٥٨، كان عضوًا مؤسسًا في Liga Kultur، وشغل رئاسة فرعها في فيينا بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤، وارتبط لسنوات بـ «الجمعية الإسلامية في النمسا» IVÖ، وشغل مواقع في مؤسسات تابعة للجماعة الدينية الإسلامية في النمسا IGGÖ. وتربط الدراسة بين نشاطه وبين تأسيس أكاديمية التربية الدينية الإسلامية.

لكنَّ الأهم من هذه المناصب جاء عام ٢٠١٣، عندما تحدث مراد في مقابلة تلفزيونية عن عضويته في جماعة الإخوان المسلمين وعن العلاقة بين Liga Kultur والجماعة. ووفق الدراسة النمساوية، شرح مراد أنَّ اختيار أسماء مثل «Liga Kultur» أو «المجمع الثقافي الإسلامي» أو «مسجد الهداية» لا يعني إخفاء الصلة بالإخوان، بل إنَّ العمل الاجتماعي والتربوي والدعوي هو في جوهره جزء من مهمة الجماعة.

وتقدّم Liga Kultur نفسها نموذجًا لكيفية عمل المؤسسة داخل المجتمع: قطاع للشباب، ودورات في اللغة العربية، وأنشطة للأطفال، وبرامج تعليمية، وإفطارات، ومخيمات شبابية، وفعاليات ثقافية، وأنشطة موجهة للنساء. وتوثق إحدى خرائط الإسلام السياسي النمساوية هذه الأنشطة، وتشير إلى أنَّ مقرّي الجمعية في فيينا وجراتس كانا من المواقع التي شملت عمليات التفتيش في عملية لوكسور عام ٢٠٢٠.

وهنا تظهر المفارقة: المؤسسة التي تستطيع أن تقدّم نفسها للجمهور باعتبارها جمعية ثقافية ودينية وشبابية،

يمكن أن تكون في الوقت نفسه جزءًا من شبكة يدرسها الأمن باعتبارها امتدادًا للإسلام السياسي.

من الجمعية إلى الشبكة

تتضح الصورة أكثر عندما نوسع العدسة. ذكر الباحث لورينزو فدينو في دراسة عن منظمات الإسلام السياسي في أوروبا والنمسا أن شبكة واسعة تشكلت خلال العقود الماضية، تضم بحسب تقدير فدينو نحو ٢٠٠ منظمة ومؤسسة في أوروبا، وتبحث الدراسة بصورة خاصة في أدوار كيانات مثل المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث ECFR ومنتدى الشباب والمنظمات الطلابية الأوروبية FEMYSO. وترسم الدراسة تاريخ حضور أتباع الإخوان في المؤسسات الإسلامية النمساوية منذ الستينيات.

هذه الشبكة لا تعمل بالضرورة كجهاز واحد له غرفة عمليات مركزية، وهنا تكمن صعوبتها. فالأشخاص ينتقلون من مؤسسة إلى أخرى، والمؤسسات تتعاون في مشاريع محددة، والمظلات الأوروبية توفر مجالًا للاتصال، بينما تحتفظ كل جمعية بشخصيتها القانونية المستقلة. لذلك فإن السؤال الصحيح ليس دائماً: «هل هذه الجمعية إخوانية؟» بل: من أسسها؟ ومن يديرها؟ ومن أين جاءت أفكارها؟ ومن ترتبط به؟ وأين تتحرك قياداتها بعد مغادرة المؤسسة؟ هذه الأسئلة هي التي تكشف الخريطة الحقيقية.

ولعل هذا ما يفسر اهتمام الباحثين النمساويين بما يُسمى «الإسلام السياسي القانوني». فالتنظيم لا يحتاج إلى خرق القانون لكي يحاول التأثير في المجتمع؛ بل يستطيع

العمل داخل المجال القانوني من خلال الجمعيات والتعليم والنشاط الثقافي والسياسي. ولهذا خصص «مركز توثيق الإسلام السياسي» دراسة مستقلة للإخوان، وأخرى لشبكات الإسلام السياسي في النمسا وأوروبا.

وتكشف تقارير المركز الأحدث أنّ الباحثين ما زالوا يواجهون صعوبة في رسم الهيكل التنظيمي الكامل للإخوان في النمسا بسبب حالة التحفظ العلني لدى الجماعة. وفي الوقت نفسه تشير التقارير إلى أنّ Liga Kultur ظلت واحدة من أبرز المؤسسات التي ظهرت منها شخصيات أعلنت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، انتماءها إلى الإخوان.

الشبكات العابرة للحدود أهمّ من الحدود الجغرافية

تكشف النمسا في النهاية أنّ قصة الإخوان في أوروبا لا يمكن اختصارها في مسجد أو جمعية أو اسم واحد. بدأ الأمر بشخصيات عربية وصلت إلى أوروبا، ثم ظهرت مؤسسات دينية، وبعدها انتقلت الخبرة إلى أجيال شابة نشأت داخل أوروبا نفسها. ومع الوقت، أصبحت العلاقة بين المؤسسات أهمّ من اسم المؤسسة، وأصبحت الشبكات العابرة للحدود أهمّ من الحدود الجغرافية نفسها.

وتقدّم مدينة جراتس مثلاً لافتاً على ذلك. فقد وصفت الصحفية النمساوية بترا رامساور المدينة في تقرير نشرته عام ٢٠١٤ بأنها كانت عقدة مركزية في شبكة الإخوان الأوروبية، وتتبع فيها نشاط شخصيات مرتبطة بالجماعة وفعاليات ذات صلة بالبيئة المصرية الإخوانية. وتناول كتابها

Muslimbrüder: Ihre geheime Strategie. Ihr globales Netzwerk الإخوان باعتبارهم شبكة عالمية تمتد خارج مصر إلى أوروبا، ومنها النمسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة.

ولا يعني ذلك أن النمسا تحولت إلى «دولة إخوانية»، ولا أن الإخوان نجحوا في السيطرة على المجتمع المسلم هناك. الحقيقة أكثر تركيبيًا وأقل إثارة في ظاهرها، لكنها أكثر أهمية: نجحت شبكة من الأشخاص والمؤسسات في بناء حضور مستمر داخل مساحة قانونية ومجتمعية مفتوحة، واستطاعت أن تربط النشاط المحلي بشبكات أوروبية أوسع، بينما ظلت درجة العلاقة بين كل مؤسسة والإخوان متفاوتة من حالة إلى أخرى.

وهذه بالضبط هي النقطة التي تجعل النمسا محطة ضرورية في فهم التجربة الأوروبية. فالإخوان لم يحتاجوا إلى أن يكتبوا اسم الجماعة على كل باب حتى يتركوا أثرهم؛ يكفي أن تنتقل الأفكار عبر الأشخاص، وأن تنتقل الخبرة عبر المؤسسات، وأن تتحول العلاقات القديمة إلى شبكات جديدة.

لكنّ القصة لم تتوقف عند بناء الشبكة، ففي مرحلة لاحقة بدأت الدولة النمساوية نفسها تنظر إلى هذه البنية بطريقة مختلفة، وانتقلت من متابعة النشاط الإسلامي السياسي إلى محاولة كشف علاقاته وأمواله ومؤسساته، وصولاً إلى واحدة من أكبر العمليات الأمنية التي شهدتها البلاد ضد شبكات مرتبطة بالإخوان وحماس.

وهنا تبدأ قصة «لوكسور»؛ الضربة التي أرادت فيينا أن تجعلها لحظة فاصلة في مواجهة الإسلام السياسي، قبل أن يدخل الملف بعد ذلك إلى اختبار أصعب بكثير: اختبار القضاء.

الصراع بين البيعة والمواطنة عند التنظيمات الإسلامية



سامح فايز
كاتب مصري

أنتجت الدولة الحديثة واحدًا من أكثر المفاهيم السياسية رسوخًا في التاريخ المعاصر: مفهوم المواطن. فالفرد داخل الدولة الوطنية لم يعد تابعًا لقبيلة أو طائفة أو جماعة دينية، بل أصبح عضوًا في مجتمع سياسي تربطه بالدولة رابطة قانونية تقوم على الحقوق والواجبات المتبادلة. غير أنَّ القرن العشرين شهد في الوقت نفسه صعود تنظيمات إيديولوجية وحركية كبرى، لم تكتفِ بالانتماء الوطني العام، بل سعت إلى بناء دوائر إضافية من الولاء والالتزام والانضباط. ومن بين هذه التنظيمات برزت الحركات الإسلامية الحديثة، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، التي طورت بنية تنظيمية متماسكة تقوم على التربية والالتزام والبيعة والسمع والطاعة. ومن هنا ظهر سؤال ظل حاضرًا في خلفية النقاش حول الإسلام الحركي طوال عقود: هل يمكن أن يتعايش الانتماء إلى الدولة الحديثة مع الانتماء إلى تنظيم عقائدي منظم دون أن ينشأ بينهما توتر؟ وأين تنتهي حدود الولاء للتنظيم وأين تبدأ حدود الولاء للدولة؟

قبل ظهور المواطن الحديث

لم تكن البيعة مفهومًا غريبًا عن التاريخ الإسلامي. فقد ارتبطت منذ البدايات الأولى للدولة الإسلامية بمسألة السلطة السياسية وشرعية الحكم. كانت البيعة في جوهرها عقدًا سياسيًا بين الجماعة والحاكم، تعبر من خلاله الجماعة

عن قبولها السلطة والتزامها بالطاعة في إطار النظام السياسي القائم. ولهذا ارتبطت البيعة تاريخيًا بالخلفاء والأمراء والحكام، ولم تكن جزءًا من حياة المسلمين اليومية خارج المجال السياسي العام. وحتى عندما عرف التاريخ الإسلامي جماعات علمية أو صوفية أو دعوية، لم تتحول البيعة في أغلب الأحوال إلى نظام تنظيمي شامل يعيد تشكيل علاقة الفرد بالمجتمع والدولة كما حدث لاحقًا داخل بعض التنظيمات الحديثة.

وقد شهد القرن التاسع عشر تحولات كبرى أعادت تعريف المجال السياسي في العالم كله. فمع صعود الدولة الحديثة وتطور المؤسسات الدستورية والقانونية ظهر مفهوم جديد للانتماء يقوم على المواطنة لا على البيعة الشخصية للحاكم. وأصبح الفرد عضوًا في الدولة بحكم القانون، لا بحكم رابطة خاصة تربطه بشخص الحاكم أو الجماعة. وهكذا بدأت الدولة الحديثة تبني شرعيتها على المؤسسات والدستور والقانون، بينما تراجعت الصيغ التقليدية للعلاقة السياسية التي سادت في عصور سابقة.

كيف أعاد البنا توظيف البيعة؟

عندما أسس حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين لم يكن هدفه بناء حزب سياسي بالمعنى التقليدي، ولا جمعية خيرية محدودة النشاط، بل كان يسعى إلى إنشاء حركة شاملة تعيد تشكيل الفرد والمجتمع والدولة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف احتاج إلى بناء تنظيم يمتلك درجة عالية من التماسك والانضباط والاستمرارية. هنا عادت البيعة إلى الواجهة، ولكن في سياق مختلف عن سياقها التاريخي القديم.

لم يطرح البنا البيعة باعتبارها عقدًا سياسيًا بين الأمة والحاكم، بل باعتبارها رابطة تنظيمية تربط العضو بالجماعة وقيادتها ومشروعها. ومن خلال نظام الأسر التربوية ومراتب العضوية وأركان البيعة المعروفة داخل الجماعة، أصبحت جزءًا من عملية التكوين الحركي للفرد. وبذلك انتقلت من المجال السياسي العام إلى المجال التنظيمي الخاص، واكتسبت وظيفة جديدة تتمثل في تعزيز الانضباط الداخلي وترسيخ الولاء للمشروع الحركي.

ولم يكن هذا التطور مجرد تفصيل تنظيمي، بل عكس تحولًا أعمق في طبيعة العلاقة بين الفكرة والتنظيم. فالجماعة لم تعد مجرد وسيلة لنشر الأفكار، بل أصبحت إطارًا متكاملًا يعيد تشكيل رؤية العضو للعالم ويمنحه هوية حركية خاصة. ومن هذه اللحظة بدأ التنظيم يحتل موقعًا متقدمًا في تجربة الإسلام الحركي الحديثة.

التنظيم يصنع هويته الخاصة

لا تقتصر وظيفة التنظيمات الكبرى على إدارة الأنشطة أو تنسيق الجهود، بل تمتد إلى إنتاج ثقافة خاصة بها. فمع مرور الوقت تطور داخل الحركات الإسلامية ما يمكن وصفه بعالم اجتماعي وثقافي متكامل: لغة خاصة، ومفاهيم خاصة، وشبكات علاقات داخلية، ومسارات للتدرج والترقي، وآليات للتنشئة والتربية. وأصبح الانتماء إلى التنظيم تجربة تتجاوز مجرد الاتفاق الفكري لتتحول إلى نمط حياة كامل.

ولا يعني ذلك بالضرورة انفصال التنظيم عن المجتمع، لكنه يعني أن العضو يبدأ في النظر إلى العالم من خلال عدسة

تنظيمية تضيف إلى انتمائه الاجتماعي والسياسي انتماءً آخر أكثر خصوصية. وكلما ازدادت قوة هذا الانتماء الداخلي، ازدادت أهمية السؤال المتعلق بترتيب دوائر الولاء المختلفة في حياة الفرد.

على الجانب الآخر تطورت الدولة الحديثة في اتجاه مختلف تمامًا. فهي لا تطلب من مواطنيها البيعة، ولا تقوم شرعيتها على الالتزام الشخصي بقياداتها، بل على الخضوع للقانون والاحتكام إلى المؤسسات. فالمواطن في الدولة الحديثة لا يصبح عضوًا فيها عبر التدرج التنظيمي، ولا يحتاج إلى إثبات ولائه العقائدي أو الفكري، بل يكتسب حقوقه وواجباته من خلال رابطة المواطنة ذاتها.

ومن هنا ينشأ الفرق الجوهرى بين منطق التنظيم ومنطق الدولة. فالتنظيم يقوم على العضوية والالتزام والانضباط الداخلي، بينما تقوم الدولة على المواطنة العامة التي تشمل الجميع بغض النظر عن انتماءاتهم الفكرية أو العقائدية. والتنظيم يميز بين أعضائه وغير أعضائه، أمّا الدولة الحديثة، فالمفترض أن تتعامل مع جميع المواطنين على قدم المساواة أمام القانون.

ولذلك لا تنظر الدولة الحديثة إلى الفرد باعتباره عضوًا في جماعة ملتزمة، بل باعتباره مواطنًا مستقلًا يمتلك حقوقًا شخصية ويشارك في المجال العام من خلال المؤسسات السياسية والقانونية المعترف بها، وهنا يظهر التوتر الكامن بين النموذجين.

عندما تتزاحم الولاءات

في الظروف العادية قد لا يظهر أيّ تعارض بين الانتماء إلى تنظيم والانتماء إلى الدولة. لكنّ الإشكالية تبرز عندما تختلف أولويات التنظيم مع أولويات المجال الوطني العام، أو عندما يطلب التنظيم من أعضائه مواقف سياسية لا تتطابق مع ما تراه مؤسسات الدولة أو قطاعات واسعة من المجتمع.

في هذه اللحظة يصبح السؤال أكثر حساسية: أيّ الولاءات يتقدم على الآخر؟ هل تكون الأولوية للالتزام التنظيمي أم للمواطنة العامة؟ وهل يستطيع الفرد الفصل بينهما بصورة كاملة؟ أم أنّ أحدهما سيؤثر حتمًا في الآخر؟

لم تقتصر هذه الإشكالية على الحركات الإسلامية وحدها، فقد عرفتها أحزاب إيديولوجية وحركات عقائدية عديدة عبر التاريخ. لكنّ خصوصية الإسلام الحركي جاءت من الجمع بين رابطة تنظيمية قوية ورؤية فكرية تعتبر نفسها معبرة عن مشروع يتجاوز الحدود السياسية القائمة. ومن هنا اكتسبت مسألة الولاء والانتماء أهمية استثنائية داخل النقاشات المتعلقة بهذه الحركات.

ازدادت هذه الأسئلة تعقيدًا مع ظهور التنظيمات العابرة للحدود. فحين يقتصر التنظيم على دولة واحدة تبقى إشكالية الولاء محصورة داخل المجال الوطني. أمّا عندما تنشأ شبكات تنظيمية تمتد بين عدة دول، فإنّ العلاقة بين التنظيم والدولة تصبح أكثر تعقيدًا.

وقد مثلت تجربة التنظيم الدولي للإخوان أحد أبرز النماذج على ذلك. فوجود هياكل تنسيق وعلاقات تنظيمية

عابرة للحدود أعاد طرح أسئلة السيادة والانتماء بصورة جديدة. لم يعد الأمر متعلقاً فقط بعلاقة العضو بجماعته داخل دولته، بل بعلاقته بشبكة أوسع تتجاوز الحدود الوطنية نفسها. وهنا انتقل النقاش من مستوى الالتزام التنظيمي الداخلي إلى مستوى العلاقة بين التنظيمات العابرة للحدود والدولة الوطنية الحديثة.

تكشف تجربة الإسلام الحركي خلال القرن الماضي أنّ الجدل حول البيعة والمواطنة لم يكن مجرد خلاف تنظيمي أو سياسي، بل كان تعبيراً عن تصورين مختلفين للجماعة السياسية نفسها. فالدولة الحديثة تنطلق من المواطن بوصفه الوحدة الأساسية للحقوق والواجبات والشرعية السياسية، بينما تقوم التنظيمات الحركية على العضو الملتزم الذي تربطه بالجماعة رابطة فكرية وتنظيمية تتجاوز أحياناً المجال الوطني الضيق.

ولهذا لم يكن التوتر بين الدولة الوطنية والتنظيمات الإسلامية نتيجة صراعات ظرفية أو أحداث عابرة، بل ارتبط بسؤال أعمق يتعلق بطبيعة الانتماء السياسي وحدوده. فمنذ أن انتقلت البيعة من المجال السياسي العام إلى المجال التنظيمي الخاص، ومنذ أن ظهرت جماعات تمتلك هياكل ولاء تتجاوز الدولة أحياناً، أصبح من الصعب تجنب هذا السؤال: أين تنتهي حدود التنظيم، وأين تبدأ حدود الدولة؟ وحتى اليوم ما يزال هذا السؤال حاضراً في قلب الجدل الدائر حول الإسلام الحركي والدولة الوطنية في العالم العربي.

حكاية الإخوان والوطن المؤقت



سامح فايز
كاتب مصري

فرضت العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والدولة الوطنية نفسها بوصفها واحدة من أكثر القضايا إلحاحًا في تاريخ مصر السياسي المعاصر؛ فالجماعة لم تدخل في صدامات متكررة مع مؤسسات الدولة بسبب خلافات سياسية عابرة أو تنافس على السلطة فحسب، بل ارتبطت هذه الصدامات، في جانب منها، بإشكالية فكرية أعمق تتعلق بطبيعة الانتماء السياسي وحدوده. فهل كانت الدولة الوطنية الحديثة، بحدودها وسيادتها ومواطنيها، تمثل الإطار النهائي للمشروع السياسي الذي تبنته الجماعة منذ تأسيسها؟ أم أنها كانت تنظر إليها باعتبارها مرحلة ضمن مشروع أوسع يتجاوز الحدود الوطنية إلى فضاء الأمة الإسلامية؟ إن الإجابة عن هذا السؤال لا تقتضي تتبع تاريخ الصدامات السياسية والأمنية فقط، وإنما تستدعي العودة إلى الأدبيات المؤسسة للجماعة وإلى السياق التاريخي الذي ولدت فيه أفكارها الأولى.

سقوط الخلافة وصعود الدولة

جاء تأسيس جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ في لحظة تاريخية شديدة الاضطراب. كانت الخلافة العثمانية قد ألغيت رسميًا قبل ذلك بأربع سنوات، وكانت المنطقة العربية بأكملها تعيد تعريف علاقتها بالدولة والسيادة والهوية السياسية. وفي حين كانت مصر تمتلك شخصية تاريخية مستقرة وكيانًا سياسيًا راسخًا سبق الدولة العثمانية نفسها بقرون طويلة، فإن النقاشات الفكرية في العالم الإسلامي آنذاك لم تكن تدور حول مصر وحدها، بل حول مصير المجال الإسلامي كله بعد سقوط آخر

إطار سياسي حمل اسم الخلافة. ولهذا لم يكن غريباً أن تظهر في تلك المرحلة دعوات متعددة لإحياء الوحدة الإسلامية أو البحث عن صيغ جديدة للتضامن السياسي بين المسلمين، وأن تتشكل الحركات الإسلامية الحديثة داخل هذا المناخ الفكري الذي جمع بين صعود الدولة الوطنية من جهة، والحنين إلى الوحدة الإسلامية من جهة أخرى.

ومن الصعب فهم موقف الإخوان من الدولة الوطنية دون التوقف عند رؤية مؤسسها حسن البنا؛ فالبنا لم يكن من دعاة إلغاء الوطن أو إنكار الانتماء الوطني، لكنّه في الوقت نفسه لم يتعامل مع الدولة الوطنية باعتبارها نهاية المطاف السياسي أو الإطار الأعلى للانتماء؛ فالدولة الوطنية لم تكن، في تصويره، معزولة عن دائرة أكبر هي الأمة الإسلامية. ولذلك كان البنا يتحدث عن الفرد المسلم، ثم الأسرة المسلمة، ثم المجتمع المسلم، ثم الحكومة المسلمة، قبل أن ينتقل إلى الحديث عن إعادة الكيان الدولي للأمة الإسلامية واستعادة وحدتها. ولم يكن هذا التدرج مجرد ترتيب تنظيمي، بل كان يعكس تصوراً سياسياً يرى أنّ الدولة الوطنية جزء من مشروع أوسع لا نهايته.

هنا تبرز واحدة من أهم الإشكاليات التي صاحبت الفكر الإخواني منذ نشأته. فالدولة الوطنية الحديثة تقوم على فكرة السيادة داخل حدود محددة، وعلى اعتبار المواطنة الرابطة السياسية العليا التي تجمع أفراد المجتمع، بينما ينطلق المشروع الإخواني من تصور يجعل الأمة الإسلامية إطاراً أوسع من الدولة الوطنية. صحيح أنّ الجماعة مارست العمل السياسي داخل الدولة المصرية، وشاركت في الانتخابات والنقابات والبرلمان، لكنّ الخطاب الفكري الذي صاغه مؤسسوها ظل يحتفظ بمكانة مركزية لفكرة الأمة بوصفها المرجعية السياسية والحضارية

الكبرى. ولذلك لم تكن الحدود القطرية في الأدبيات الإخوانية تُعامل عادة باعتبارها حدوداً نهائية للهوية والانتماء، بل باعتبارها واقعاً سياسياً قائماً يمكن التعامل معه دون أن يلغي الانتماء الأوسع للأمة الإسلامية.

ولم يكن هذا التصور حكراً على الإخوان وحدهم، فقد ظهر بدرجات مختلفة في عدد من تيارات الإسلام السياسي خلال القرن العشرين، لكنّه اكتسب داخل الجماعة أهمية خاصة بسبب ارتباطه لاحقاً بفكرة التنظيم الدولي وشبكات العمل العابرة للحدود. فمُنذ وقت مبكر لم تنظر الجماعة إلى نفسها باعتبارها حركة مصرية خالصة، بل باعتبارها جزءاً من مشروع أوسع يمتد إلى المجال الإسلامي كله. ولهذا انتشرت فروعها وتنظيماتها في عدد كبير من البلدان العربية والإسلامية، وظهرت مع الوقت هياكل تنسيق وروابط تنظيمية تجاوزت الحدود الوطنية التقليدية.

من الإصلاح إلى الحاكمية

ومع أنّ حسن البناء وضع الأساس النظري لهذه الرؤية، فإنّ التحول الأعمق جاء مع سيد قطب الذي نقل النقاش من مستوى الإصلاح الاجتماعي والسياسي إلى مستوى أكثر جذرية يتعلق بطبيعة الشرعية السياسية نفسها. ففي كتاباته الأخيرة، خصوصاً في «معالم في الطريق»، لم تعد القضية الرئيسية هي شكل الدولة أو حدودها، بل مصدر السيادة الذي تقوم عليه. ومن هنا احتلت فكرة الحاكمية موقعاً محورياً في مشروعه الفكري. فالأزمة في نظره لم تكن مرتبطة بدولة معينة أو نظام سياسي بعينه، وإنما بانتقال حق التشريع من المرجعية الإلهية إلى المرجعيات البشرية. وبهذا المعنى أعاد قطب تعريف الصراع

السياسي باعتباره صراعاً بين منهجين للحياة أكثر منه صراعاً بين دول أو أنظمة.

أدى هذا التحول إلى نتائج بعيدة المدى في النظر إلى الدولة الوطنية. فحين تصبح العقيدة هي الأساس الحاكم للهوية السياسية، وتراجع أهمية الجغرافيا والحدود أمام مفهوم الجماعة المؤمنة، يصبح من الطبيعي أن تفقد الدولة الوطنية بعض مركزيتها داخل التصور الفكري. ولم يدعُ سيد قطب إلى إلغاء الدول القائمة أو رسم خرائط سياسية جديدة، لكنه أعاد ترتيب سُلّم الأولويات بحيث أصبحت الرابطة العقدية أكثر أهمية من الرابطة الوطنية. ومن هنا نشأ توتر فكري مستمر بين منطق الدولة الحديثة الذي يقوم على المواطنة والسيادة الوطنية، وبين منطق الحركات الإسلامية الذي يمنح الانتماء العقائدي مكانة متقدمة في تعريف الجماعة السياسية.

وقد انعكست هذه الإشكالية بوضوح على تجربة الإسلام الحركي خلال العقود التالية. فكلما اقتربت الحركات الإسلامية من السلطة أو من المشاركة السياسية المباشرة، وجدت نفسها أمام سؤال الدولة الوطنية. هل هي الإطار النهائي للعمل السياسي؟ أم مجرد مرحلة في مشروع أكبر؟ وكيف يمكن التوفيق بين مفهوم المواطنة المتساوية الذي تقوم عليه الدولة الحديثة وبين مفهوم الأمة الذي يتجاوز الحدود الوطنية؟ وهل يمكن الجمع بين الولاء للدولة والانتماء إلى تنظيم عابر للحدود دون أن ينشأ توتر بينهما؟

التنظيم العابر للحدود

لعل تجربة التنظيم الدولي للإخوان كانت التعبير الأوضح عن هذه المعضلة. فظهور شبكات تنظيمية ومؤسسات تنسيق

تمتد عبر عدة دول أعاد طرح أسئلة السيادة والانتماء بصورة أكثر تعقيداً. فالدولة الوطنية الحديثة تفترض أن تكون المرجعية السياسية النهائية داخل حدودها، بينما تقوم التنظيمات العابرة للحدود بطبيعتها على بناء شبكات ولاء وعلاقات تتجاوز المجال الوطني. ومن هنا لم يكن الجدل حول التنظيم الدولي مجرد خلاف تنظيمي أو أمني، بل كان انعكاساً لسؤال فكري أعمق يتعلق بموقع الدولة الوطنية داخل المشروع الإخواني نفسه.

تكشف مراجعة قرن كامل من تطور الفكر الإخواني أن التوتر بين الجماعة والدولة الوطنية لم يكن وليد أحداث سياسية معاصرة أو صدامات ظرفية على السلطة، بل ارتبط ببنية فكرية تشكلت منذ لحظة التأسيس. فبينما رسخت الدولة المصرية الحديثة مفهوم السيادة الوطنية والمواطنة باعتبارهما أساس الشرعية السياسية، احتفظت الجماعة برؤية تجعل الأمة الإسلامية إطاراً أوسع من الدولة، وتجعل التنظيم جزءاً من مشروع يتجاوز الحدود الوطنية. ولم يكن هذا التوتر دائماً في صورة مواجهة مباشرة، لكنه ظل حاضراً في خلفية الجدل الفكري والسياسي الذي أحاط بالجماعة طوال تاريخها.

ومن هنا يمكن فهم جانب مهم من أزمة الإسلام الحركي المعاصر. فالمشكلة لم تكن في وجود الدولة الوطنية أو غيابها، بل في صعوبة التوفيق بين منطقتين مختلفتين للانتماء السياسي: منطق الدولة الحديثة التي تجعل السيادة الوطنية والمواطنة أساساً للشرعية، ومنطق المشروع الإسلامي الحركي الذي ظل يحتفظ بصورة الأمة باعتبارها المرجعية الأوسع والأشمل. وبين هذين المنطقتين تحركت جماعة الإخوان لعقود طويلة، وفي المسافة الفاصلة بينهما تشكل جانب كبير من تاريخها، كما تشكل جانب كبير من الصدام الذي حكم علاقتها بالدولة المصرية حتى اليوم.

«محمود الإبياري»... لغز البداية في سيرة أحد قيادات الإخوان بالخارج



سامح فايز
كاتب مصري

هناك طريقة سهلة لكتابة سيرة محمود الإبياري: أن نبدأ من موقعه الحالي، نضع أمام اسمه صفته كقيادي في التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، ثم نضيف إلى ذلك جنسيته النمساوية وإقامته في بريطانيا، ونلقي نظرة سريعة على نشاطه الإعلامي والمؤسسي، وننتهي بالإجراءات الأمريكية التي طالت مركزه القانوني في ٢٠٢٦. لكن هذه الطريقة، رغم أنها تقدم معلومات صحيحة في جانب منها، تفوت السؤال الأهم في قصة الإبياري كلها؛ لأن محاولة البحث عنه لا تقودنا في البداية إلى سؤال «ماذا كان يفعل؟»، وإنما إلى سؤال أبسط بكثير: من هو أصلاً؟ أين وُلد محمود الإبياري في مصر؟ في أي مدينة عاش طفولته؟ من أي عائلة جاء؟ أين درس؟ متى بدأت علاقته بجماعة الإخوان؟ ومتى خرج من مصر؟ هذه الأسئلة تبدو بديهية عندما نتحدث عن شخصية قضت عقوداً داخل تنظيم سياسي ودعوي دولي، لكن المفارقة أن الإجابة عنها تصبح أكثر صعوبة كلما عدنا إلى الوراء، بينما تتكاثر المعلومات والوثائق كلما اقتربنا من السنوات التي أصبح فيها صاحب حضور داخل شبكات الإخوان في أوروبا.

البداية التي لا نجد لها

بحسب السجلات البريطانية، وُلد محمود أحمد الإبياري في حزيران/يونيو ١٩٥٢، ويحمل الجنسية النمساوية ويقيم في المملكة المتحدة، وهي بيانات تتقاطع مع ما يظهر في قواعد

البيانات الأجنبية التي ترصد نشاطه داخل التنظيم الدولي. وتصفه مصادر أجنبية بأنه نائب الأمين العام للتنظيم الدولي للإخوان، وأن وجوده في لندن يعود إلى أوائل الألفية على الأقل، وأنه كان يعمل إلى جوار إبراهيم منير، الذي أصبح لاحقاً أحد أبرز وجوه قيادة التنظيم في الخارج. لكن هذه المعلومات، على أهميتها، تترك أمامنا فجوة كبيرة: التاريخ موجود، لكن المكان غائب؛ نعرف سنة الميلاد، لكن لا نملك حتى الآن وثيقة منشورة تحدد مدينة الميلاد المصرية؛ نعرف أين استقر في مرحلة متقدمة من حياته، لكن لا نملك خطأً زمنياً موثقاً يشرح متى خرج من مصر، ولماذا اختار أوروبا، ومن كان أول شخص أو مؤسسة دفعته إلى دوائر الإخوان هناك.

وهنا تصبح المسألة أكثر من مجرد نقص في السيرة الذاتية، فالرجل الذي يظهر في الوثائق الأجنبية بعد عقود من حياته لا يظهر باعتباره ناشطاً جديداً يبحث عن موقع، وإنما باعتباره شخصاً يمتلك بالفعل شبكة علاقات وموقعاً مؤسسياً وخبرة تنظيمية؛ ولذلك فإن السنوات التي سبقت ظهوره ليست تفصيلاً يمكن تجاوزه، بل هي الحلقة التي يفترض أن تفسر لنا كيف تشكل نفوذه. وإذا كانت السيرة العادية تبدأ من الميلاد وتنتهي بالموقع، فإن سيرة الإبياري، حتى الآن، تبدو كأنها تبدأ من الموقع ثم تطلب منا أن نبحث عن الطريق الذي أوصله إليه.

وهذا ما يجعل السجلات البريطانية مهمة للغاية. فالإبياري لم يظهر في بريطانيا بعد ٢٠١١ كما قد يوحي حضوره الإعلامي اللاحق، وإنما تظهر آثاره المؤسسية هناك قبل ذلك بسنوات. وتشير سجلات الشركات البريطانية إلى توليه إدارة World Media Services Ltd منذ آب/أغسطس ٢٠٢٥،

ثم ظهوره مديرًا في Nile Valley Trust منذ نشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩. وتكشف تقارير صحفية بريطانية حديثة أنَّ مكتب «رسالة الإخوان» في لندن يحمل اسم World Media Services، وأنَّ Nile Valley Trust مسجلة في العنوان نفسه، وأنَّ من بين مديريها قيادات مصرية بارزة في الجماعة، بينهم إبراهيم منير ومصطفى طلبة ومحمود الإبياري.

لغز 1965... رواية تحتاج إلى دليل

ربّما لا توجد نقطة تكشف الحاجة إلى إعادة فحص سيرة الإبياري أكثر من الروايات التي ربطت اسمه بتنظيم ١٩٦٥. فبعض المصادر الصحفية اللاحقة قدمته باعتباره من «قيادات تنظيم ٦٥»، وهي عبارة تبدو للوهلة الأولى كأنّها تمنح الرجل عمراً تنظيمياً طويلاً جداً، لكن عند وضعها بجوار تاريخ الميلاد المتاح تظهر مشكلة لا يمكن تجاهلها: إذا كان الإبياري قد وُلد في حزيران (يونيو) ١٩٥٢، فإنّه كان في الثالثة عشرة من عمره تقريباً عندما وقعت قضية تنظيم سيد قطب عام ١٩٦٥. كما أنَّ اسمه لم يظهر في قوائم المتهمين التي أمكن مراجعتها من أرشيف القضية.

والسؤال الصحيح هنا هو: من أين جاءت هذه المعلومة؟ هل كان المقصود أنَّ الإبياري كان متهمًا في القضية؟ هل توجد قضية أخرى أو حملة اعتقالات أوسع جرى الخلط بينها وبين القضية الأصلية؟ هل المقصود أنّه تأثر بجيل تنظيم ١٩٦٥ لاحقاً؟ أم أننا أمام خطأ في تشابه الأسماء؟ هذه الأسئلة تزداد أهمية لأنّ القضية نفسها شهدت حملات اعتقال واسعة لم تقتصر بالضرورة على الأشخاص الذين انتهت أسماؤهم إلى قوائم المحاكمات والأحكام، وبالتالي فإنَّ غياب الاسم من قائمة

المتهمين لا يكفي وحده لإغلاق الملف، لكنّه في الوقت نفسه يجعل من غير المقبول تقديم رواية «الإبياري من قيادات تنظيم ٦٥» باعتبارها حقيقة قضائية من دون مستند أصلي.

لندن ... حين بدأ الرجل يترك آثاراً

إذا كانت سنوات مصر الأولى ما تزال تحتاج إلى البحث، فإنّ لندن أكثر سخاء في تقديم الأدلة. فبعد ظهور اسمه في سجلات الشركات منذ ٢٠٠٥، تتسع دائرة الحضور المؤسسي والإعلامي تدريجيًا. وفي ٢٠١٣ تأسست شركة Globe Media News Ltd، وتظهر سجلاتها أنّ الإبياري تولى إدارتها في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، في مرحلة كانت فيها البيئة الإعلامية الإخوانية في الخارج تشهد توسعًا كبيرًا بعد عزل محمد مرسي. وهذه المعلومة لا تثبت وحدها طبيعة الشركة السياسية، لكنّها تضيف إلى الخط الزمني شيئًا مهمًا: الرجل الذي كان موجودًا في البنية المؤسسية البريطانية قبل سنوات من ٢٠١١ أصبح في أعقاب التحولات المصرية أكثر ظهورًا في المجال الإعلامي والتنظيمي.

وهنا يصبح الحديث عن «الصعود بعد ٢٠١٠» أكثر دقة. ربما لم يكن هناك صعود مفاجئ أصلًا؛ ربما كان الإبياري قد أمضى سنوات طويلة داخل التنظيم في مستويات لا تظهر في الإعلام، ثم جاءت أحداث ٢٠١١ و٢٠١٣ لتجعل نشاط الإخوان في الخارج أكثر وضوحًا، وبالتالي أصبح اسم الرجل أكثر قابلية للرصد. وهذا تفسير يستحق البحث أكثر من فرضية أنّه ظهر من العدم. فالجماعات التنظيمية المغلقة لا تقيس نفوذ رجالها بعدد ظهورهم في الإعلام، وقد يكون الرجل الذي لا يعرفه الجمهور أكثر أهمية من الشخص الذي يتحدث يوميًا أمام الكاميرات.

من المؤسسة إلى التنظيم الدولي

مع مرور الوقت، يصبح موقع الإبياري داخل جماعة الإخوان أكثر وضوحًا. وتصفه مصادر أجنبية بأنه كان نائب الأمين العام للتنظيم الدولي، وتربطه بإبراهيم منير منذ السنوات الأولى من الألفية. وتذكر مصادر أجنبية أن الرجلين كانا ضمن وفد من قيادات الإخوان المصرية حضر جنازة رئيس الوزراء التركي السابق نجم الدين أربكان عام ٢٠١١، إلى جانب عدد من قيادات الجماعة، في واقعة تعكس أن الإبياري لم يكن شخصية هامشية داخل دوائر القيادة الخارجية في ذلك الوقت.

ثم جاء عام ٢٠١٣ ليضعه في دائرة الضوء بصورة أكبر. ففي آب/أغسطس من ذلك العام ظهر في ميلانو إلى جانب عدد من قيادات الإخوان، وتحدث في مؤتمر صحفي عن موقف الجماعة من الأحداث المصرية، ووصفت الصحافة الإيطالية الإبياري وقتها بأنه «الرجل الثالث» في الإخوان. هذه ليست شهادة مصرية على موقع الإبياري، وإنما واقعة ظهرت في الإعلام الإيطالي نفسه، ولذلك فإن قيمتها مختلفة؛ فهي تقول إن شخصًا لم يكن معروفًا للجمهور المصري بالقدر نفسه الذي كان يُعرف به المرشدون والمتحدثون الرسميون، كان يُنظر إليه في أوروبا بوصفه واحدًا من أبرز ممثلي الجماعة.

وبعد سنوات، ظهر الإبياري في المؤتمر الفكري الذي عقدته الجماعة، وقُدِّم ورقة بعنوان «الفهم السياسي للإخوان»، دافع فيها عن تصور الجماعة للإسلام السياسي وانتقد ما اعتبره تصويرًا غريبًا خاطئًا له بوصفه مرتبطًا بالعنف والإرهاب. وتتناول دراسات أكاديمية حديثة هذه الورقة باعتبارها جزءًا من محاولة الإخوان مواجهة الضغوط التي استهدفت صورتهم في الغرب، مع ملاحظة أن الأوراق المقدمة في ذلك السياق لم تمثل

مراجعة فكرية حقيقية لأفكار الجماعة بقدر ما أعادت تأكيد مبادئها الأساسية.

وهنا نصل إلى جانب آخر من شخصية الإبياري: الرجل الذي اختفى تقريبًا من السيرة المصرية المبكرة يظهر لاحقًا بوصفه جزءًا من ماكينه الإخوان الإعلامية والفكرية في الغرب. وهذا التحول ليس مجرد انتقال جغرافي؛ إنه انتقال من شخص لا يملك عنه الكثير إلى شخص أصبح مكلفًا بإنتاج خطاب الجماعة والدفاع عنها في مواجهة الاتهامات والضغوط الدولية.

شبكة الرجال الذين لا يظهرون كثيرًا

في هذه المرحلة يصبح من الضروري النظر إلى الإبياري لا باعتباره شخصًا منفردًا، وإنما باعتباره نقطة تقاطع داخل شبكة من القيادات التاريخية. فالمصادر الأجنبية التي تناولت صراعات الجماعة في الخارج تضع اسمه إلى جانب إبراهيم منير ومحمود حسين، ويظهر محمد البحيري في بعض الروايات المتعلقة بالصراع الداخلي. وفي ٢٠٢٠ نقلت تقارير أجنبية عن عصام تليمة اتهاماته لعدد من القيادات التاريخية، بينهم إبراهيم منير ومحمود حسين ومحمود الإبياري ومحمد البحيري، في سياق الخلافات التي عصفت بالجماعة بعد سقوط حكمها في مصر. وهذه اتهامات صادرة من داخل الصراع الإخواني نفسه، وليست أحكامًا قضائية، ولذلك لا يجوز تقديمها إلا باعتبارها روايات وشهادات على طبيعة الخلاف الداخلي.

لكن قيمة هذه الروايات ليست فقط في مضمون الاتهام، وإنما في الأسماء التي تتكرر معًا. فالإبياري يظهر إلى جوار القيادات نفسها في أكثر من محطة، وهو ما يجعل السؤال عن

علاقاته التنظيمية والاجتماعية أكثر أهمية. هل كانت هذه العلاقات مجرد عضوية مشتركة في هيئات الإخوان؟ أم أن هناك شراكات ومؤسسات وعناوين ومصالح اقتصادية وإعلامية صنعت دائرة ثقة مغلقة؟ وهل توجد علاقات مصاهرة أو روابط أسرية بينه وبين بعض القيادات؟ حتى الآن لا يجوز الجزم بأي علاقة من هذا النوع من دون وثائق، لكن مجرد تكرار الأسماء في البنية المؤسسية يستحق أن يكون موضوعاً مستقلاً للبحث.

والأكثر دلالة أن تحقيقاً بريطانياً حديثاً عن الإخوان في المملكة المتحدة وصف الجماعة بأنها شديدة السرية في ما يتعلق بعضويتها وتراتبيتها ووظائف أفرادها، وأشار إلى أن ثلاثة من مديري Nile Valley Trust كانوا من كبار أعضاء الإخوان المصريين، بينهم الإبياري وإبراهيم منير ومصطفى طلبه. هنا تتحول سجلات الشركات من وثيقة إدارية إلى جزء من قصة أكبر: الأشخاص الذين يظهرون في قيادة التنظيم الدولي ليسوا بالضرورة هم الأكثر شهرة، لكنهم يظهرون في المؤسسات التي تحافظ على استمرارية الشبكة.

2026... حين خرج الاسم من الظل

ثم تأتي سنة ٢٠٢٦ لتضع النقطة الأخيرة في الصورة. فالإجراء الأمريكي الأخير ضد الإبياري لا يصنع أهميته، وإنما يكشف إلى أي مدى أصبح الرجل الذي ظل لسنوات خارج الضوء شخصية تستحق أن تتوقف عندها مؤسسة دولة بحجم وزارة الخزانة الأمريكية. وهذه هي المفارقة التي تجعل التحقيق أكثر إثارة: الرجل الذي كان من الصعب العثور على تفاصيل عن مولده ونشأته الأولى في مصر أصبح له الآن ملف

دولي رسمي يثبت جنسيته وإقامته وموقعه داخل شبكة الإخوان.

لكن، إذا جمعنا كل هذه القطع، هل نصل فعلاً إلى صورة كاملة؟... ليس بعد.

لا نملك حتى الآن وثيقة حاسمة تحدد مدينة ميلاده في مصر، ولا خطأ زمنياً مكتملاً يحدد متى خرج من البلاد، ولا نملك سرداً موثقاً يشرح السنوات التي تفصل بين طفولته في مصر وظهوره المؤسسي في أوروبا، ولا نملك تفسيراً نهائياً للروايات التي حاولت ربطه بتنظيم ١٩٦٥ رغم التناقض الزمني الواضح. وكلما حاولنا سد فجوة، ظهرت فجوة أخرى. وهنا بالضبط تكمن أهمية القصة. محمود الإبياري ليس شخصية مجهولة، وإنما شخصية نعرف عنها الكثير في نهاية الطريق، بينما تظل بدايته محاطة بقدر غير معتاد من الفراغات.

كيف يمكن لرجل يمتلك هذا العمر التنظيمي، وهذا الحضور المؤسسي، وهذه العلاقات الممتدة داخل شبكات الإخوان في أوروبا، أن تظل سنواته المصرية الأولى أقل وضوحاً من سنواته الأخيرة؟

وربما يكون هذا هو السؤال الأهم الذي ينبغي أن يظل مفتوحاً، لا أن نخلقه بإجابة مصطنعة: من هو محمود الإبياري قبل أن يصبح محمود الإبياري الذي نعرفه اليوم؟ لأنّ العثور على الإجابة لن يضيف مجرد سطر إلى سيرته، وإنما قد يكشف الحلقة المفقودة التي تشرح كيف تصنع التنظيمات المغلقة رجالها، وكيف يمكن لشخصية قليلة الظهور أن تقطع، في صمت، طريقاً طويلاً من الهامش إلى قلب شبكة دولية؟

من أهم الطاعة أم حرية التفكير داخل جماعة الإخوان؟



سامح فايز
كاتب مصري

حين نناقش جماعة الإخوان المسلمين غالبًا ما ننزلق إلى سؤالين مألوفين: هل الفكرة صحيحة أم خاطئة؟ هل المشروع قابل للحياة أم أنه مُنته تاريخيًا؟ لكن ذلك النوع من الأسئلة يفترض أن الانتماء يبدأ من القناعة، وأن القناعة تبدأ من البرهان، وهو افتراض يبدو منطقيًا، لكنه يتجاهل طبقة أعمق: الطبقة العصبية التي تتكوّن فيها العادات قبل أن تتحول إلى مواقف.

الدماغ البشري لا يعمل مثل كتاب فلسفة، إنه يعمل مثل شبكة طرق، وكلّ سلوك يتكرر يرسم مسارًا، وكلّ مسار يُعاد استخدامه يصبح أسرع، وأسهل، وأكثر تلقائية. وبمرور الوقت لا يعود الدماغ بحاجة إلى تفكير واعٍ ليختار الطريق نفسه؛ الطريق يختاره. هذه هي بنية العادة: محفز، سلوك، مكافأة. وتتكرر الحلقة، فيتكرّس المسار.

إذا نظرنا إلى التنظيم من هذه الزاوية، يمكن أن نراه - قبل أن يكون مشروعًا سياسيًا - شبكة من العادات العصبية المتكررة. اللقاء الأسبوعي ليس مجرد اجتماع، إنه محفز دوري. المصطلحات الخاصة ليست لغة داخلية فحسب، بل إشارات تُفعل إحساسًا بالتمايز والانتماء. الطاعة ليست موقفًا أخلاقيًا فقط، بل هي سلوك يُعاد إنتاجه داخل طقس جماعي، ويقترن بإحساس بالأمان.

في البيئات التنظيمية المغلقة نسبيًا تتضاعف قوة التكرار. الوجوه نفسها، واللغة نفسها، والإيماءات نفسها، والسرديات نفسها. ذلك التماثل لا يصنع فقط انسجامًا اجتماعيًا، بل يعمّق مسارات عصبية محددة. ومع الوقت يصبح السلوك - كحضور اللقاء، أو الدفاع عن الخطاب، أو الالتزام بالتكليف - أقل ارتباطًا بقرار واعٍ، وأكثر ارتباطًا بنمط مستقر.

الطقس السياسي كآلة كيمياء عصبية

من هنا يمكن إعادة قراءة مفهوم البيعة، مثلاً، لا بوصفه فقط عقدًا رمزيًا بين فرد وقيادة، بل بوصفه لحظة تثبيت عاطفي قوي. الطقس الجماعي، القسم، النظرات المتبادلة، إحساس الاصطفاف، كلها عناصر تفعّل منظومة الترابط في الدماغ. في تلك اللحظة لا يُبنى الالتزام فقط عبر الكلمات، بل عبر كيمياء داخلية تعزز الإحساس بالانتماء. ومع كل تكرار لاحق يُعاد تثبيت هذا الارتباط.

لا يعني ذلك أنّ الفكرة غير مهمة، أو أنّ القناعة وهم، لكنّه يعني أنّ القناعة لا تعيش في الفراغ، إنّها تسكن داخل جسد، داخل دماغ، وداخل شبكة عادات. وحين تتكرر الطاعة داخل طقس جماعي لا تعود مسألة نقاش عقلي بحث، بل تصبح جزءًا من تنظيم عصبي يتوقع النمط نفسه ويبحث عنه.

هنا نفهم جانبًا من صعوبة الانسحاب. الخروج من التنظيم لا يشبه تغيير رأي سياسي عابر. إنّهُ أقرب إلى كسر عادة تراكمت لسنوات. حين ينقطع التكرار فجأة يدخل الفرد في فراغ مزدوج: فراغ اجتماعي وفراغ عصبي. لم يعد هناك

اللقاء المنتظم، ولا الإحساس الدوري بالانتماء، ولا المكافأة العاطفية المصاحبة للالتزام. الدماغ، المعتاد على نمط معين، يواجه صمتًا غير مألوف.

كثير من التحليلات السياسية تفسر ذلك التوتر بلغة الخيانة أو الصدمة أو الانقلاب الفكري. لكن يمكن أيضًا قراءته بلغة أبسط: الدماغ يقاوم فقدان مسار مألوف. حين يُعاد بناء الهوية على مدار سنوات داخل شبكة طقوس متكررة، يصبح الانفصال عنها تجربة جسدية تقريبيًا، لا فكرية فقط.

حين انقطع الإيقاع: ماذا حدث بعد ٢٠١٣؟

بعد ٢٠١٣، ومع عزل محمد مرسي، انقطع التكرار عند شرائح واسعة. لم تعد هناك مساحات عامة للحشد، ولا إيقاع سياسي تصاعدي يمنح الطقس الجماعي زخمه. توزعت القيادات، وتشتت القواعد، وتغيرت البيئات. ذلك الانقطاع لم يكن فقط سياسيًا، بل كان عصبيًا. حين يضعف التكرار تضعف المسارات التي كان يغذيها.

ربما هنا يمكن فهم ظواهر بدت لكثيرين محيرة: لماذا تآكل الالتزام لدى بعض الأفراد رغم بقاء الخطاب؟ ولماذا لم يكن استدعاء السردية القديمة كافيًا لإعادة الحشد؟ لأنّ الخطاب وحده لا يعيد بناء العادة. فالعادة تحتاج إلى بيئة تكرار، إلى زمن طويل، إلى إيقاع مستقر. في عالم المنفى والمنصات يصبح ذلك الإيقاع أكثر هشاشة.

ويمكن القول إنّ أحد أسرار بقاء الجماعة لعقود لم يكن فقط في صلابة فكرتها، بل في قدرتها على إنتاج بيئة تكرارية

مستمرة. إعادة برمجة مبكرة عبر حلقات تعليمية، أنشطة اجتماعية، مسؤوليات متدرجة. ليس بالضرورة عبر وعي علمي بعلم الأعصاب، بل عبر خبرة تراكمية في إدارة الطقس والانتماء. التنظيم كان، بطريقة حدسية، يفهم أن الفكرة تحتاج إلى جسد يعيد تكرارها.

لكنّ الزمن تغير. في عصر المنصات، التكرار قصير، والانتباه متقطع، والولاء قابل للتبديل. الشاب الذي يقضي ساعات على تطبيقات سريعة الإيقاع يعيش في نظام عصبي مختلف عن ذاك الذي كان يقضي فيه أمسياته في لقاء مغلق طويل. هنا يبرز سؤال صعب: هل يمكن منظومة بُنيت على عادة طويلة الأمد أن تعيش في زمن التمرير السريع؟

ربما لا تكمن الأزمة الأساسية في صحة الفكرة أو خطئها، بل في عدم توافقها مع إيقاع عصبي جديد. التنظيم الذي يحتاج إلى سنوات لبناء مسار ثابت، يواجه جيلاً تعودّ على تبديل المسارات بسرعة. العادة القديمة تصطدم بعادة جديدة، أكثر مرونة وأقلّ التزامًا.

السياسة لا تُبنى فقط بالبرامج والخطب

قراءة الإخوان كعادة دماغية لا تعني اختزالهم إلى تفاعل كيميائي، ولا نفي أبعادهم السياسية والاجتماعية. لكنّها تفتح نافذة مختلفة: نافذة ترى أنّ السياسة لا تُبنى فقط بالبرامج والخطب، بل بإدارة التكرار، وبناء المسارات، وربط السلوك بالمكافأة. وعندما يتغير إيقاع الحياة، تتغير معه الأعصاب قبل أن تتغير البيانات.

الأفكار لا تعيش فقط لأنها صحيحة أو خاطئة، بل لأنها تجد مساراً في الدماغ يسمح لها بالبقاء. وحين يتبدل الإيقاع الذي يغذي ذلك المسار، يبدأ الضعف من الداخل، حتى لو ظل الخطاب كما هو. في تلك المسافة بين العادة والفكرة يمكن إعادة قراءة تاريخ طويل من الصعود والتراجع، ليس كملف أمني أو سياسي فقط، بل كقصة عن كيف تُبنى الطاعة قبل أن تُبنى القناعة.

لكن إذا أخذنا الفكرة خطوة أبعد، فس نجد أن السؤال لا يخص الإخوان وحدهم، بل يخص طبيعة التنظيمات الإيديولوجية عموماً. كل تنظيم طويل العمر، سواء كان دينياً أو يسارياً أو قومياً، يحتاج إلى ما يمكن تسميته «اقتصاد التكرار». أي القدرة على إنتاج طقس دوري يحافظ على المسارات العصبية حيّة. حين يتوقف التكرار، لا تموت الفكرة فوراً، لكنها تفقد لزوجتها الداخلية.

من تلك الزاوية يمكن قراءة التنظيم كجهاز لإدارة الانتباه الجماعي. ليس فقط عبر الخطاب، بل عبر هندسة الزمن. اللقاء الأسبوعي، المؤتمر السنوي، المعسكر، الدورة التربوية، كلها أدوات لضبط الإيقاع. الزمن هنا ليس إطاراً محايداً، بل أداة بناء. حين يتعلم الفرد أن يربط أسبوعه بقاء محدد، وسنته بمحطة محددة، تتشكل بنية زمنية تعيد إنتاج الهوية باستمرار.

بعد المنفى اختلّ ذلك الضبط الزمني. لم يعد هناك مركز يحدد الإيقاع نفسه للجميع. تفرقت البيئات، وتعددت الأولويات، وتداخلت الحياة اليومية بضغوطها المختلفة. في مثل ذلك السياق يصبح من الصعب الحفاظ على نمط تكرار

موحد. ومع غياب الإيقاع تضعف العادة، ومع ضعف العادة يتراجع الالتزام، حتى لو بقيت القناة معلنة.

هنا يظهر بُعد آخر أكثر حساسية: العلاقة بين الأخلاق والعادة. كثير من الأفراد داخل التنظيمات الإيديولوجية يربطون التزامهم بسلوك أخلاقي أعلى. لكن الأخلاق نفسها يمكن أن تُمارس كعادة. أي أن الفعل الأخلاقي يتكرر حتى يصبح جزءًا من الهوية، لا نتيجة تفكير متجدد في كل مرة. حين يُكافأ السلوك الأخلاقي اجتماعيًا داخل المجموعة، يتعزز مساره العصبي، ومع الوقت يصبح التخلي عنه أشبه بالتخلي عن الذات.

لهذا قد لا يكون من الدقة تفسير التماسك الطويل الأمد لبعض الأفراد بأنه نتيجة «قناة صلبة» فقط، بل ربما هو نتيجة ترابط عميق بين العادة والهوية. حين تصبح العادة جزءًا من تعريف الذات، لا تعود مجرد ممارسة، بل معيارًا للانتماء. ومن هنا تأتي قوة التنظيمات التي تنجح في دمج السلوك اليومي بالمعنى الوجودي.

غير أن ذلك الدمج يحمل في داخله هشاشته الخاصة. فإذا تغيّرت البيئة بشكل جذري، ولم يعد بالإمكان الحفاظ على الطقس نفسه، تبدأ الهوية في إعادة التفاوض مع نفسها. الفرد الذي كان يعرف نفسه عبر شبكة تكرار ثابتة، يجد نفسه في فضاء مفتوح بلا إيقاع واضح. في تلك اللحظة قد يحدث أحد مسارين: إمّا البحث عن تكرار بديل، وإمّا الانسحاب التدريجي إلى هوية أقلّ صلابة.

صراع العادات في عصر المنصات

التحولات الرقمية أضافت طبقة جديدة من التعقيد. في فضاء المنصات يمكن للهوية أن تُختبر يوميًا، وأن تتعرض لخطابات متعددة ومتضاربة. ذلك التعدد يخلق بيئة عصبية مختلفة عن البيئة المغلقة نسبيًا التي كانت تسمح بتكرار منضبط. التشتت المستمر يعيد تشكيل الدماغ نفسه، ويجعل بناء مسار ثابت أكثر صعوبة.

من هنا يمكن فهم لماذا تواجه التنظيمات الهرمية تحديًا مضاعفًا في عصر المنصات. ليس فقط لأنها تنافس أفكارًا أخرى، بل لأنها تنافس أنماط تكرار أخرى. الشاب الذي يحصل على مكافأته العاطفية عبر تفاعل رقمي فوري، قد لا يجد في الطقس التقليدي الإشباع نفسه. وهكذا يصبح الصراع غير معلن بين نوعين من العادات: عادة بطيئة تحتاج إلى صبر، وعادة سريعة تمنح مكافأة فورية.

إذا عدنا إلى نقطة البداية، يمكن القول إن قراءة الإخوان كعادة دماغية لا تسلبهم تاريخهم ولا سياقهم، لكنّها تسمح بفهم جانب ظلّ في الظل. التنظيم لم يكن مجرد جهاز تعبئة، بل جهاز تكرار. قوته لم تكن فقط في وضوح شعاراته، بل في انتظام إيقاعه. وحين اختل الإيقاع، بدأت التصدعات تظهر في البنية.

السؤال الذي يبقى مفتوحًا لا يتعلق بمصير تنظيم بعينه، بل بمصير كل مشروع إيديولوجي طويل الأمد في زمن تتسارع فيه العادات وتتغير بسرعة غير مسبوقة. هل يمكن إعادة هندسة الطقس ليتناسب مع الدماغ الرقمي الجديد؟ أم أنّ بعض التنظيمات ستظل أسيرة نموذج تكرار ينتمي إلى زمن آخر؟

في النهاية، السياسة ليست فقط صراع أفكار، بل صراع عادات. من ينجح في بناء عادة جماعية مستقرة، ينجح في تثبيت فكرته في الوعي. ومن يفقد القدرة على إدارة التكرار، قد يجد نفسه يدافع عن فكرة لم تعد تجد مسارًا واضحًا داخل الدماغ المعاصر.

ربما لم تكن قوة جماعة الإخوان المسلمين يومًا في صلابه خطابها بقدر ما كانت في انتظام عاداتها. التنظيم الذي يعرف كيف يعيد تكرار نفسه، يعيد إنتاج أفراد. لكن حين يختل الإيقاع، ويضعف الطقس، وتتغير بيئة الانتباه، لا يكفي أن ترفع الشعار نفسه كي يعود المسار كما كان.

السياسة، في النهاية، ليست فقط صراع برامج ومواقف، بل هي صراع على هندسة الدماغ الجماعي: من ينجح في بناء عادة، ينجح في تثبيت معنى. ومن يفقد القدرة على إدارة التكرار، قد يكتشف أن فكرته لم تُهزم في المناظرة، بل تآكلت في الأعصاب.

وهنا تكمن المفارقة الأعمق: الأفكار لا تموت حين تُفقد، بل حين تفقد إيقاعها.

هل نجحت العقوبات الدولية في إضعاف جماعة الإخوان؟



سامح فايز
كاتب مصري

عندما أعلنت الولايات المتحدة في ١٣ كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٦ إدراج جماعة الإخوان المسلمين في مصر، إلى جانب فرعيها في الأردن ولبنان، في قوائم الإرهاب، بدا القرار بالنسبة إلى الكثيرين تتويجًا لمسار بدأ قبل أكثر من عقد. وبعد ستة أشهر فقط، أضيف اسم محمود الإبياري، الأمين العام للتنظيم الدولي، إلى قوائم العقوبات الأمريكية، في أول استهداف مباشر لأعلى مسؤول إداري في الشبكة الدولية للجماعة. وبين القرارين، اتضح أنَّ المقاربة الأمريكية لم تعد تقتصر على ملاحقة الأذرع المسلحة أو الشخصيات المتهمه بدعم العنف، وإنما امتدت إلى البنية التنظيمية التي تدير الجماعة عبر الحدود.

عقد من الملاحقة الدولية

غير أنَّ هذه القرارات لم تكن سوى الحلقة الأخيرة في سلسلة طويلة من الإجراءات الدولية. فمنذ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣ صنفت مصر جماعة الإخوان تنظيمًا إرهابيًا، وأتبع ذلك بحل التنظيم والتحفظ على مئات الكيانات الاقتصادية والجمعيات والمدارس والمستشفيات المرتبطة به عبر لجنة حصر وإدارة أموال الجماعة. وفي آذار (مارس) ٢٠١٤ أدرجت السعودية الجماعة في قائمتها للتنظيمات الإرهابية، ثم لحقتها الإمارات والبحرين بإجراءات مماثلة، لتنتقل المواجهة من الإطار الأمني المحلي إلى نطاق إقليمي أوسع.

أما في أوروبا، فقد اتخذت المواجهة شكلاً مختلفاً. فبريطانيا لم تذهب إلى تصنيف الجماعة تنظيمًا إرهابيًا، لكنّها أجرت عام ٢٠١٥ مراجعة حكومية شاملة انتهت إلى أنّ الارتباط بجماعة الإخوان أو الترويج لإيديولوجيتها يمثل عاملاً يجب أخذه في الاعتبار عند تقييم قضايا التطرف والأمن القومي. وفي النمسا أطلقت السلطات عملية «لوكسور» في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٠، مستهدفة شبكات وشخصيات مرتبطة بالإسلام السياسي، بينما منحت فرنسا أجهزتها صلاحيات أوسع لمراقبة الجمعيات وتمويلها بعد إقرار قانون «تعزيز مبادئ الجمهورية» عام ٢٠٢١. أمّا الأردن، فقد أنهى في نيسان (أبريل) ٢٠٢٥ الوجود القانوني للجماعة بحظر أنشطتها ومصادرة مقارها بعد اتهامات تتعلق بتهديد الأمن الوطني.

«منحت فرنسا
أجهزتها
صلاحيات
أوسع لمراقبة
الجمعيات
 وتمويلها بعد
إقرار قانون
«تعزيز مبادئ
الجمهورية»»

ويكشف هذا التسلسل الزمني أنّ العقوبات لم تعد قرارات منفصلة تصدرها دولة بعينها، بل أصبحت جزءاً من بيئة دولية أكثر تشددًا في التعامل مع التنظيمات العابرة للحدود. فمن الولايات المتحدة إلى أوروبا، ومن الشرق الأوسط إلى المؤسسات المالية الدولية، اتسعت دوائر الرقابة القانونية والمالية بصورة لم تعرفها الجماعة منذ تأسيسها عام ١٩٢٨.

ويبرز المسار الأمريكي بوصفه المثال الأكثر وضوحًا على هذا التحول. ففي كانون الثاني (يناير) ٢٠٢١ فرضت واشنطن عقوبات على قيادات من حركة «حسم»، بينهم يحيى موسى وعلاء السماحي، باعتبار الحركة تنظيمًا إرهابيًا مسؤولاً عن هجمات داخل مصر. وبعد خمس سنوات فقط انتقلت العقوبات إلى مستوى مختلف باستهداف قيادات التنظيم الدولي نفسه، وهو تطور يعكس تغيرًا في رؤية المؤسسات الأمريكية لطبيعة العلاقة بين الجماعة وبنيتها التنظيمية الدولية.

لكنَّ السؤال الجوهرى لا يتعلق بعدد القرارات أو الأسماء المدرجة في قوائم العقوبات، وإنما بحصيلتها الفعلية. فبعد أكثر من عشر سنوات من الإدراجات والحظر والملاحقات، ما الذي تغير داخل جماعة الإخوان؟ وهل نجحت هذه الإجراءات في إضعاف التنظيم بالفعل، أم أنَّها دفعت الجماعة فقط إلى تغيير أساليب عملها؟

الإجابة العملية تشير إلى أنَّ العقوبات حققت نتائج ملموسة، لكنَّها لم تحقق النتيجة النهائية التي سعت إليها بعض الحكومات. فمن الناحية التنظيمية، فقدت جماعة الإخوان كثيرًا من مقومات النموذج الذي بنته طوال عقود. فالتنظيم الذي كان يعتمد على قيادة مركزية، وشبكات مالية مستقرة، ومؤسسات معلنة، وجد نفسه مضطرًا إلى العمل في بيئة أكثر تعقيدًا، تتداخل فيها القيود القانونية مع الرقابة المالية والتعاون الأمني بين الدول.

المال... الحلقة الأكثر استهدافًا

ويظهر الأثر الأكبر في ملف التمويل، فمنذ عام ٢٠١٢ أصدرت مجموعة العمل المالى FATF -هيئة حكومية دولية أنشئت عام ١٩٨٩ بمبادرة من قمة مجموعة الدول السبع (G٧)، وتتولى وضع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل- تحديثات متتالية لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، توسعت بموجبها التزامات البنوك والمؤسسات المالية في تطبيق إجراءات «اعرف عميلك» ومراقبة التحويلات الدولية والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. ورغم أنَّ هذه المعايير لا تستهدف جماعة الإخوان تحديدًا، فإنَّها ضيقت المساحة

«التنظيم الذي
خرج من موجة
الضغوط بين
٢٠١٣ و٢٠٢٦ ليس
هو التنظيم
الذي دخلها؛
إنَّ أصبح أقلَّ
مركزية.»

المتاحة أمام أيّ شبكة تعتمد على التحويلات العابرة للحدود أو على الجمعيات والمنظمات غير الربحية في إدارة مواردها المالية. وأصبحت المؤسسات المصرفية أكثر تحفظاً في التعامل مع الكيانات التي قد يترتب على التعامل معها مخاطر قانونية أو تنظيمية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على تكلفة إدارة الأموال وحركتها.

ودفعت العقوبات الجماعة إلى خسارة جزء من بيئاتها التقليدية. ففي تركيا، التي مثلت بعد عام ٢٠١٣ مركزاً رئيسياً لعدد من قيادات الإخوان ومنصاتهم الإعلامية، فرضت التحولات السياسية والإقليمية منذ عام ٢٠٢١ قيوداً متزايدة على النشاط الإعلامي للجماعة، وأوقفت أو عدلت بعض القنوات والمنصات خطابها، واضطر عدد من الإعلاميين والقيادات إلى الانتقال نحو عواصم أخرى في أوروبا أو خارجها. ولم يكن هذا الانتقال قراراً تنظيمياً بقدر ما كان استجابة لواقع سياسي جديد فرضته حسابات الدول المضيفة.

**« فرضت
التحولات
السياسية
والإقليمية منذ
عام ٢٠٢١ قيوداً
متزايدة على
النشاط الإعلامي
للجماعة. »**

ويقدّم الأردن نموذجاً أكثر وضوحاً لنتائج المواجهة القانونية. فبعد سنوات من الجدل حول الوضع القانوني للجماعة، أعلنت الحكومة الأردنية في نيسان (أبريل) ٢٠٢٥ حظر جميع أنشطتها ومصادرة مقارها وأموالها ومنع الانتساب إليها. وأغلق القرار صفحة امتدت لعقود من العمل العلني، لكنّه لم يؤدّ إلى اختفاء الشبكات الاجتماعية أو الإعلامية المرتبطة بالجماعة، وهو ما يعكس الفارق بين إنهاء الكيان القانوني وإنهاء البنية التنظيمية أو الفكرية.

توسع الجماعة في استخدام المنصات الرقمية

في المقابل، أظهرت الجماعة قدرة واضحة على إعادة ترتيب أدواتها. فبدلاً من الاعتماد على مؤسسة مركزية واحدة، توسعت في استخدام المنصات الرقمية، وازداد حضورها عبر تطبيقات مثل «تيليجرام»، بينما ظهرت مجموعات إعلامية ومبادرات تعمل بصورة أكثر استقلالاً، وهو ما جعل استهداف مؤسسة أو إغلاق مقر لا يعني بالضرورة توقف النشاط. لقد تغير شكل التنظيم أكثر ممّا انتهى وجوده.

وربما تكمن المفارقة في أنّ العقوبات غيرت طريقة عمل الإخوان أكثر ممّا أنهت وجودهم. فالتنظيم الذي خرج من موجة الضغوط بين ٢٠١٣ و ٢٠٢٦ ليس هو التنظيم الذي دخلها؛ إذ أصبح أقل مركزية، وأكثر اعتماداً على الشبكات المرنة، وأوسع استخداماً للأدوات الرقمية. ولذلك فإنّ تقييم نجاح العقوبات ينبغي ألا يقاس بعدد الأسماء المدرجة في قوائم الإرهاب، بل بمدى قدرتها على تقليص النفوذ الفعلي للجماعة ومنعها من إعادة إنتاج نفسها في صور جديدة، وهو سؤال سيظل مفتوحاً أمام صناع القرار خلال السنوات المقبلة.

فالعقوبات نجحت في إضعاف جماعة الإخوان، لكنّها لم تنجح في إنهاؤها. وبين هاتين النتيجتين تكمن الحقيقة التي كشفتها السنوات الممتدة من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٦: أنّ المواجهة مع التنظيمات العابرة للحدود لم تعد معركة لإسقاط تنظيم، بقدر ما أصبحت سباقاً مستمراً بين قدرة الدول على تطوير أدواتها، وقدرة هذه التنظيمات على إعادة تشكيل نفسها كلما تغيرت قواعد اللعبة.

عشر سنوات من الملاحقة... لماذا لم تسقط جماعة الإخوان؟



سامح فايز
كاتب مصري

في مطلع عام ٢٠٢٦ عادت جماعة الإخوان المسلمين إلى واجهة المشهد الدولي من جديد، بعد أن أدرجت الولايات المتحدة الفرع المصري للجماعة في قائمة التنظيمات الإرهابية، ثم أتبعته بعد أشهر بإدراج محمود الإبياري، الأمين العام للتنظيم الدولي، ضمن قائمة الإرهابيين الدوليين. وبدا القرار، للوهلة الأولى، امتداداً لمسار طويل بدأ قبل أكثر من عشر سنوات، عندما تحولت الجماعة في مصر من فاعل سياسي إلى تنظيم يواجه ضغوطاً قانونية وأمنية متصاعدة داخل البلاد وخارجها.

لم تبدأ الضغوط التي تواجهها جماعة الإخوان مع القرارات الأمريكية الأخيرة، بل جاءت نتيجة لمسار امتد لأكثر من عقد. فمنذ عام ٢٠١٣ تعرضت الجماعة في مصر لسلسلة من الإجراءات القضائية والإدارية شملت حل التنظيم، ومصادرة عدد من أصوله، وإدراجه في قوائم الإرهاب، ثم اتسع نطاق الضغوط ليشمل عدداً من الدول العربية التي اتخذت إجراءات مماثلة بدرجات متفاوتة، قبل أن تنتقل القضية إلى مستوى آخر مع إدراج الولايات المتحدة كيانات وقيادات مرتبطة بالجماعة، وصولاً إلى قرارات عام ٢٠٢٦ التي طالت للمرة الأولى الفرع المصري للتنظيم والأمين العام للتنظيم الدولي. وخلال هذه السنوات لم تعد المواجهة تقتصر على الساحة المصرية، بل أصبحت جزءاً من مسار دولي اتخذ أشكالاً قانونية ومالية وأمنية مختلفة.

لماذا لم تختف جماعة الإخوان؟

هذه التطورات أعادت إلى الواجهة سؤالاً يتكرر كلما صدر قرار جديد أو أُعلنت عقوبات إضافية: لماذا لم تختف جماعة الإخوان رغم كل ما تعرضت له منذ عام ٢٠١٣؟ غير أنّ صياغة السؤال بهذه الطريقة قد تكون مضللة، لأنّها تفترض أنّ الجماعة بقيت كما هي، بينما تشير الوقائع إلى أنّ أكثر ما تغير خلال العقد الأخير هو الجماعة نفسها.

فالحديث عن «جماعة الإخوان» باعتبارها التنظيم الذي عرفته المنطقة طوال عقود لم يعد دقيقاً بالمعنى التنظيمي، ذلك التنظيم الذي كانت له قيادة واضحة، ومركز ثقل معروف، وتسلسل هرمي مستقر، تعرّض لتغيرات عميقة فرضتها ظروف الملاحقة والانقسام واللجوء السياسى، حتى أصبح أقرب إلى شبكة موزعة منها إلى تنظيم مركزي تقليدي. ومن هنا فإنّ السؤال الأكثر دقة ليس: لماذا لم تسقط الجماعة؟ وإنما: ما الذي سقط بالفعل، وما الذي نجح في البقاء؟

أول ما تغير داخل الجماعة كان النموذج التنظيمي نفسه، فعلى مدى عقود اعتمدت جماعة الإخوان على مركز قيادي واضح، تصدره القاهرة باعتبارها القلب التنظيمي والسياسي، ومنها تُدار الملفات الكبرى وتصدر القرارات الرئيسية. وبعد عام ٢٠١٣ فقدت الجماعة هذا المركز تدريجياً، واضطرت إلى توزيع أدوارها بين أكثر من دولة وأكثر من قيادة، بالتزامن مع انقسامات داخلية أضعفت قدرة المركز على فرض قرار موحد. وتعاقبت القيادات، وبرزت خلافات علنية حول إدارة الأزمة، وانقسمت الجبهة الخارجية إلى أكثر من تيار، حتى أصبح التنظيم أقلّ اعتماداً على القيادة المركزية وأكثر ميلاً إلى توزيع الوظائف بين دوائر متعددة.

وهكذا لم يسقط أشخاص بعينهم بقدر ما سقط النموذج الذي ظل يحكم الجماعة لعقود، والقائم على وحدة القيادة ومركزية القرار والانضباط التنظيمي الصارم.

ما الذي تغير داخل التنظيم بعد التضيق؟

لم يكن الإعلام بمنأى عن هذا التحول، فقبل عام ٢٠١٣ اعتمدت الجماعة بدرجة كبيرة على القنوات الفضائية والصحف والمكاتب الإعلامية التقليدية، أمّا اليوم فقد أصبح حضورها الإعلامي أكثر تشتتًا، يعتمد على عشرات المنصات الرقمية والحسابات الفردية وقنوات تطبيقات التراسل، بعد أن فقدت وسائل الإعلام المركزية جزءًا كبيرًا من تأثيرها. وقد منح هذا التحول الجماعة مرونة في استمرار الخطاب الإعلامي، لكنّه في المقابل أفقدها القدرة على توحيد الرسالة كما كان يحدث في السابق، وأصبح الاختلاف في الخطاب بين المنصات المختلفة أكثر وضوحًا.

ولم يقتصر التغيير على القيادة والإعلام، بل امتد إلى طبيعة التنظيم نفسه. فبدلاً من الاعتماد على هيكل هرمي واضح المعالم، أصبحت الجماعة أكثر ميلاً إلى توزيع الوظائف بين كيانات وشخصيات متعددة تعمل في بيئات مختلفة. قد يتوقف نشاط مؤسسة، أو تُدرج شخصية على قوائم العقوبات، دون أن يعني ذلك توقف بقية مكونات الشبكة عن العمل. وهذه ليست علامة على قوة التنظيم بالضرورة، بقدر ما تعكس أسلوبًا مختلفًا في إدارة الأزمات فرضته سنوات الملاحقة الطويلة.

من هنا تبدو المفارقة أوضح، فالضغوط التي تعرضت لها الجماعة لم تفشل في إحداث تغيير، بل أحدثت تغييرًا

جذريًا، غير أنّ هذا التغيير لم يأخذ الشكل الذي توقعه كثيرون. فبدلاً من انهيار التنظيم بالكامل، انهار النموذج التنظيمي الذي عرفه الجميع لعقود، وظهرت مكانه بنية أكثر مرونة، لكنّها أيضًا أقلّ تماسكًا، وأكثر قدرة على التكيف، وفي الوقت نفسه أقلّ قدرة على اتخاذ قرار موحد أو الحفاظ على الانضباط الذي ميز الجماعة في مراحل سابقة.

غير أنّ التحول الذي شهدته الجماعة خلال العقد الأخير لا ينبغي أن يُفهم باعتباره قصة نجاح تنظيمي، ولا يصح اختزاله في رواية الانهيار الكامل. فالواقع يبدو أكثر تعقيدًا من الروايتين معًا. إذ دفعت سنوات الملاحقة الجماعة إلى تطوير وسائل للبقاء، لكنّها في الوقت نفسه فرضت عليها أثمانًا سياسية وتنظيمية باهظة، ما تزال آثارها واضحة حتى اليوم.

كيف فرضت الملاحقة أثمانًا باهظة على الجماعة؟

أبرز هذه الأثمان يتمثل في تراجع القدرة على إنتاج قيادة تحظى بإجماع التنظيم. ففي مراحل سابقة كان انتقال السلطة داخل الجماعة يتم، مهما شابه من خلافات، داخل إطار تنظيمي معروف. أمّا بعد عام ٢٠١٣، فقد أصبحت القيادة نفسها محل نزاع، وانعكس ذلك على بنية التنظيم في الداخل والخارج. وأدى تعدد مراكز القرار إلى تعدد الخطابات، واختلاف الأولويات، وتراجع قدرة الجماعة على التحرك باعتبارها كيانًا واحدًا يتحدث بصوت واحد.

وفي الوقت نفسه، تغيرت طبيعة الحضور الدولي للجماعة. فبعد أن كانت بعض العواصم تمثل مقرات شبه

دائمة لقياداتها وأنشطتها، فرضت المتغيرات السياسية والقانونية على هذه القيادات إعادة النظر في أماكن الإقامة وآليات العمل، وأصبحت المؤسسات المرتبطة بها تخضع لتدقيق أكبر فيما يتعلق بالتمويل، وطبيعة الأنشطة، والعلاقات العابرة للحدود. وقد أدى ذلك إلى رفع تكلفة العمل التنظيمي، حتى في الحالات التي لم تصل فيها الإجراءات إلى حد الحظر أو الإدراج في قوائم الإرهاب.

ومن اللافت أيضًا أنَّ التحول الرقمي الذي وفر للجماعة أدوات جديدة للتواصل لم يعوض بالكامل ما فقدته على مستوى التنظيم. فالمنصات الرقمية تستطيع نقل الرسائل بسرعة، لكنها لا تنتج بالضرورة الانضباط التنظيمي الذي كانت توفره الهياكل التقليدية. كما أنَّ اتساع مساحة التعبير عبر وسائل التواصل الاجتماعي أتاح بروز خلافات داخلية لم تكن تظهر إلى العلن في الماضي، وهو ما انعكس على صورة الجماعة أمام جمهورها، وأضعف قدرتها على تقديم خطاب موحد في كثير من الملفات.

لهذا تبدو القرارات الأمريكية الأخيرة، ومنها إدراج محمود الإبياري، ذات دلالة تتجاوز الشخص ذاته. فهي تشير إلى أنَّ الاهتمام لم يعد يقتصر على الفروع المحلية أو الكيانات المرتبطة بأعمال عنف، وإنما امتد إلى شخصيات تشغل مواقع داخل البنية الدولية للجماعة. ويعكس ذلك إدراكًا متزايدًا لطبيعة التحول الذي شهدته جماعة الإخوان خلال السنوات الماضية، حيث أصبحت الشبكات والعلاقات العابرة للحدود تمثل عنصرًا أساسيًا في استمرار التنظيم، حتى مع تراجع دوره في بعض الساحات المحلية.

قياس أثر هذه الإجراءات يحتاج إلى قدر من الحذر

ومع ذلك، فإنّ قياس أثر هذه الإجراءات يحتاج إلى قدر من الحذر. فالإدراج والعقوبات أدوات قانونية وسياسية تهدف إلى تقييد الحركة وتجفيف مصادر الدعم ورفع كلفة النشاط، لكنّها لا تؤدي تلقائيًا إلى إنهاء تنظيمات تمتلك خبرة طويلة في التكيف مع الضغوط. ولهذا فإنّ نجاح هذه السياسات يقاس بمدى تأثيرها في قدرة الجماعة على إعادة إنتاج نفسها، وليس فقط بعدد الأسماء أو الكيانات التي تُضاف إلى قوائم العقوبات.

بعد أكثر من عشر سنوات من الملاحقة، يبدو أنّ السؤال المطروح يحتاج إلى إعادة صياغة. فالمسار الذي بدأ عام ٢٠١٣ لم يَنْهِ وجود جماعة الإخوان، لكنّه أنهى إلى حد كبير صورتها التقليدية التي عرفها العالم لعقود. سقط التنظيم الهرمي، وتراجعت مركزية القيادة، وتبدلت أدوات العمل والإعلام، وحلت محلها شبكة أكثر مرونة، لكنّها أقلّ تماسكًا وأكثر عرضة للتباينات الداخلية.

لهذا فإنّ السؤال لم يعد: لماذا لم تسقط جماعة الإخوان؟ بل: أيّ جماعة بقيت بعد عشر سنوات من الملاحقة؟ فالتنظيم الذي عرفته المنطقة لعقود لم يعد قائمًا بالصورة نفسها؛ سقط نموذجه المركزي، وتبدلت قيادته، وتغيرت أدواته، وأعاد توزيع وظائفه عبر شبكة أكثر مرونة وأقلّ تماسكًا. ومن ثمّ، فإنّ فهم جماعة الإخوان في عام ٢٠٢٦ لا يبدأ بإحصاء العقوبات التي فُرضت عليها، وإنّما بفهم الكيفية التي أعادت بها تشكيل نفسها تحت ضغط تلك العقوبات.

كيف يفكر الإخواني؟

تحولات الصراع داخل جماعة الإخوان المسلمين خلال (١٠٠) عام منذ اختلف البنا مع رفاق التأسيس في مدينة الإسماعيلية تركت أثرها على الوعي الجمعي للتنظيم؛ فقد امتد الصراع إلى فترات تاريخية لاحقة، أهمها الانشقاق التاريخي للشيخ أحمد السكري، مروراً بالصدام بين المرشد الثاني حسن الهضيبي ومسؤول النظام الخاص عبد الرحمن السندي، وصولاً إلى الصدام الأكبر والأطول بين من وُصفوا بالقطبيين، وغيرهم من أبناء التنظيم منذ التأسيس الثاني للتنظيم بداية من الثمانينيات من القرن الماضي، حتى اختيار محمد بديع مرشداً للإخوان في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٠.

اللافت في تلك المسألة أنَّ الصراع على الإدارة أظهر منتجاً فكرياً منشوراً من كل تيار، وهو ما ذهب بالتنظيم إلى تحولات فكرية عرف طريقها الإخوان منذ الثمانينيات مع الهجرات الكبرى إلى أوروبا وأمريكا، ومأسسة فقه مغاير يتناسب مع الأرض الجديدة، وبدايات تأسيس التنظيم الدولي على يد مصطفى مشهور نفسه، والذهاب بالعمل السري إلى أبعاد أخرى غير العمل الخاص المسلح، فأصبح هناك عمل سري في أقسام الاقتصاد، وأقسام الدعوة، وأقسام الفكر؛ فالعمل السري عقيدة وضعها حسن البنا في نفوس أتباعه منذ اللحظة الأولى للتأسيس. وإنَّ الاتهامات المتبادلة بالانتماء للتيار القطبي داخل التنظيم ومحاولات السيطرة على الجماعة ما هي إلا وسيلة من أجل تشتيت انتباه أعداء الجماعة، وإبعادهم عن قراءة تحولات التنظيم قراءة حقيقية، على الرغم من صدور كتابات مهمة في نقد الجماعة من داخلها بعد عام

٢٠١٣، تحاول إعادة إنتاج جماعة جديدة (ظاهريًا)، أهمها كتاب «أزمة التنظيمات الإسلامية - الإخوان نموذجًا»، من تأليف مؤسس تنظيم الإخوان القطري جاسم سلطان.

صراعات الإخوان على أعتاب ٢٠ حزيران (يونيو)

الحلقة الأحدث في تلك الصراعات التاريخية تفجرت بعد ثورة حزيران (يونيو)؛ فالصراع وصل إلى أوجه تأثيرًا بالثورة المصرية حزيران (يونيو) ٢٠١٣ ضد حكومة الإخوان برئاسة الرئيس الراحل محمد مرسي. المسألة التي انتهت بانقلاب إبراهيم منير على رفاقه في النظام الخاص، وفي المقدمة منهم محمود حسين الأمين العام للجماعة، وتنصيب نفسه قائمًا بأعمال المرشد، وعزل من اعترض على ذلك القرار.

وعلى الرغم من تنفيذ إبراهيم منير انقلابًا ناعمًا على بقية القيادات التاريخية، فقد شهد التنظيم مؤشرات ذلك الانقلاب مع تأسيس ما عُرف بلجنة إدارة الأزمة عام ٢٠١٤ بقيادة محمد كمال وعضوية آخرين، أبرزهم: يحيى موسى، ومحمد منتصر المتحدث باسم الجماعة في تلك الفترة، وعضو تيار التغيير حاليًا المعروف باسم المكتب العام للجماعة أحد الجماعات التي تتحدث باسم الإخوان حاليًا، إلى جوار مجموعة محمود حسين في إسطنبول، ومجموعة الراحل إبراهيم منير في لندن.

تزامن مع تشكيل لجنة إدارة الأزمة تشكيل هيئة شرعية برئاسة مفتي الجماعة عبد الرحمن البر، وضمت فيها أعضاء مكتب الإرشاد ممن ظلوا خارج السجن بعد زلزال حزيران (يونيو)، مثل محمد عبد الرحمن المرسي، ومحمود غزلان.



إبراهيم منير

كانت الهيئة الشرعية للجماعة قد أصدرت بياناً في تلك الفترة يجيز عمليات القتل في حالات بعينها ضد رجال ومسؤولي الدولة، وهو البيان الذي أصبح الأساس المبني عليه بحث (فقه المقاومة الشعبية) مانيفستو لجنة محمد كمال في إدارة الأزمة ضد الجيش المصري عقاباً له على دعم ثورة المصريين في (حزيران) يونيو.

اتفاق على القتل لم يستمر طويلاً؛ بيد أن قادة الإخوان في السجون أدركوا أن المواجهة المسلحة مع الجيش المصري فتحت باباً من جحيم هدد وجود التنظيم نفسه، في تلك اللحظة انقلب السحر على الساحر وقررت الجماعة حل لجنة إدارة الأزمة وتشكيل لجنة أخرى، بعد عام كامل من الصمت على سيل الدم الذي قامت به لجنة الأزمة بقيادة كمال.

النظام الخاص وسياسة الأرض المحروقة

صدام لم يكن معروفاً لمن هم خارج الجماعة حتى وقع عبد العظيم الشرقاوي أحد أخطر قيادات الجماعة في صعيد مصر في قبضة الأجهزة الأمنية عام ٢٠١٥؛ ليدي بأقوال أشعلت الصراع بين جبهات الجماعة، قال فيها إنَّ المسؤول عن العنف الذي بدر من شباب الجماعة بعد سقوط الإخوان هو القيادي بمكتب الإرشاد محمد كمال. الأقوال نفسها أكدها عضو مكتب الإرشاد وصهر خيرت الشاطر محمود غزلان في تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا، بيد أن كمال كان له رأي آخر؛ إذ قرر ورفاقه ممارسة سياسة الأرض المحروقة في محاولة للثبات على منهج حسن البنا كما تربوا عليه، لينشر كمال خطاباً بين قواعد الصف الإخواني انفردت بنشر أجزاء منه جريدة (الشروق) المصرية في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٥، بعد أقل من شهرين على اعترافات

«أصدرت
الهيئة الشرعية
للجماعة بياناً
يجيز عمليات
القتل في حالات
بعينها ضد
رجال ومسؤولي
الدولة»

القيادي عبد العظيم الشرقاوي، أقرّ فيه بأنّ جميع ما نفذته لجنة إدارة الأزمة حدث بمباركة الهيئة الشرعية للتنظيم.

توالى الأحداث ونصب أنصار محمد كمال أنفسهم مسؤولين عن التنظيم، وعدوا أنفسهم المكتب العام الحقيقي للجماعة، وما غير ذلك باطل. اللفت للانتباه أيضًا أنّ مجموعة محمود حسين ومحمود عزت التي اعترضت ظاهريًا على العمل المسلح عام ٢٠١٤، وقدمت نفسها على أنّها تيار إصلاح يرفض ما انتهجه تيار عضو مكتب الإرشاد محمد كمال وذراعه اليمنى يحيى موسى، المتحدث السابق لوزارة الصحة في حكومة الإخوان، هي نفسها المجموعة التي قدّمها الإخوان على أنّها تمثل التيار القطبي قبل عام ٢٠١١، على اعتبار أنّ محمود حسين ومحمود عزت، ومعهم محمد بديع وخيرت الشاطر، هم رجال مرشد الإخوان الخامس، مصطفى مشهور، الرجل الذي أحيا التنظيم المسلح للإخوان في عهد المرشد الثالث عمر التلمساني.

الشقاق ضرب الرفاق لاحقًا مع القبض على محمود عزت نائب المرشد، وتسبب طرح اسم إبراهيم منير مسؤولًا عن الإخوان عام ٢٠٢٠، في صدام منذ لحظاته الأولى، لتدخل الجماعة في نفق مظلم انتهى بوجود (٣) أفرع تدّعي أنّها المسؤولة عن إدارة الإخوان؛ وهي: الكماليون، وجبهة محمود حسين، وجبهة إبراهيم منير.

الخلاف حول الإطار الحركي دون الفكري

بعض المتخصصين في ملف الإسلام السياسي رأوا أنّه رغم وجود خلافات حقيقية داخل التنظيم إلا أنّها تندرج تحت إطار الخلاف الفكري الحركي؛ فالجماعة لديها خلافات حول بعض

«العمل السري

عقيدة وضعها

حسن البنا في

نفوس أتباعه

منذ اللحظة

الأولى للتأسيس»

**«توجد (٣) أفرع
تدّعي أنها
المسؤولة عن
إدارة الإخوان:
الكماليون،
وجبهة محمود
حسين، وجبهة
الراحل إبراهيم
منير.»**

النقاط الخاصة باستراتيجية عملها في المرحلة الراهنة، والخلاف الفكري هنا ليس مقصودًا به الخلاف حول أدبيات الجماعة أو الثوابت، لكن الخلاف فيما يندرج تحت الإطار الحركي في تلك المرحلة.

في السياق نفسه قال إبراهيم منير (١٩٣٧-٢٠٢٢)، نائب مرشد الإخوان المسلمين، القائم بالأعمال: إنّ التنظيم «لن يخوض صراعًا جديدًا على السلطة»، مؤكدًا رفض الجماعة «استخدام العنف والسلاح لمواجهة النظام».

وأضاف منير في حوار مع وكالة (رويترز) للأنباء في آب (أغسطس) ٢٠٢٢: «نرفض العنف تمامًا، ونعتبره خارج فكر جماعة الإخوان المسلمين، ليس فقط أن نستخدم العنف أو السلاح، بل حتى أن يكون هناك صراع على الحكم في مصر بأي صورة من الصور».

تصريح إبراهيم منير في حوار مع وكالة (رويترز) عن رفض العنف يناقض تصريحه في مقابلة مع قناة (الجزيرة) القطرية في أيلول (سبتمبر) ٢٠٢٠، ذكر فيها أنّ بعض شباب الإخوان الغاضب مارس العنف بعد حزيان (يونيو) ٢٠١٣ في القاهرة، مشيرًا إلى أنّ العنف صدر عن الشباب بدافع وطني، على خلفية ثورة ٣٠ حزيان (يونيو) التي لم تعترف بها جماعة الإخوان وتعدّها «انقلابًا عسكريًا».

ودارت تصريحات القائم بأعمال المرشد في جملة أحاديث في السياق نفسه منذ عام ٢٠٢٠، مع تراجع وجود الإخوان في الشارع المصري بعد الضربات الأمنية المصرية المتلاحقة لأركان التنظيم في القاهرة، وبعد العديد من الحملات العسكرية



عمر التلمساني

التي قضت على الوجود التنظيمي لخلايا الإخوان الإرهابية في المحافظات المصرية، وفي المقدمة منها محافظة سيناء، وهو تراجع سار بالتوازي مع إدراج الإدارة الأمريكية تنظيم «سواعد مصر - حسم» الجناح العسكري المسلح لجماعة الإخوان على قوائم الإرهاب بتاريخ كانون الثاني (يناير) ٢٠٢١.

بيد أن إدراك أثر التحولات الأخيرة التي ضربت التنظيم يحتاج إلى عودة تاريخية لسبر أغوار بدايات الأزمة وتأجج الخلافات التي قادها النظام الخاص منذ حياة البنا، وصولاً إلى الصدام المعلن بالمرشد الثاني للتنظيم حسن الهضبي.

الإسلام الحركي وفكرة الزمن: لماذا تعيش الجماعات دائماً في انتظار المستقبل؟



سامح فايز
كاتب مصري

اعتادت الدراسات التي تناولت الحركات الإسلامية أن تنشغل بأسئلة العقيدة والتنظيم والسياسة والعلاقة بالدولة. ورغم أهمية هذه المسارات، فإن جانباً آخر ظل أقل حضوراً في التحليل، يتعلق بالطريقة التي تنظر بها هذه الحركات إلى الزمن نفسه. فالجماعات لا تعيش فقط داخل فضاء اجتماعي أو سياسي، وإنما تعيش أيضاً داخل تصور خاص للماضي والحاضر والمستقبل. وفي كثير من الأحيان يكون هذا التصور أحد المفاتيح الأساسية لفهم سلوكها وقدرتها على الصمود أو عجزها عن التكيف مع التحولات المحيطة بها.

وقد تنبه المؤرخ الألماني راينهاردت كوزيليك إلى هذه المسألة حين ميز بين «فضاء الخبرة» و«أفق التوقع». فالبشر لا يتحركون فقط انطلاقاً من تجارب الماضي، بل أيضاً وفق الصور التي يرسمونها للمستقبل. وكلما اتسعت المسافة بين الخبرة والتوقع، ظهرت أنماط جديدة من التفكير السياسي والاجتماعي. ومن هذه الزاوية يمكن النظر إلى الحركات الإسلامية بوصفها مشروعات لا تكتفي باستدعاء الماضي، بل تبني جزءاً كبيراً من هويتها على المستقبل المنتظر.

الزمن في الفكر الحركي: بين الذاكرة والوعد

منذ نشأة جماعة الإخوان المسلمين لم يُقدّم المشروع الإسلامي باعتباره استجابة ظرفية لأزمة سياسية أو اجتماعية محددة، بل باعتباره مشروعاً تاريخياً طويل المدى. ففي رسائل حسن البنا وخطاباته تتكرر بصورة لافتة مفردات البعث والنهضة والتمكين واستعادة الدور الحضاري للأمة. وهذه المفردات لا تصف واقعاً قائماً بقدر ما تشير إلى واقع مأمول لم يتحقق بعد.

كان البنا يتحدث عن الدعوة باعتبارها مشروعاً ممتداً عبر الأجيال، وعن الجماعة باعتبارها حلقة في مسار تاريخي أطول من أعمار أعضائها وقياداتها. ولذلك لم يكن الانضمام إلى التنظيم مجرد مشاركة في نشاط سياسي أو دعوي، بل كان دخولاً في قصة تاريخية أكبر تمنح الفرد موقعاً داخل مسار ممتد من الماضي إلى المستقبل.

ومع تطور الفكر الحركي في العقود التالية، ازدادت مركزية هذا البُعد الزمني. فعند سيد قطب مثلاً لا يظهر الحاضر باعتباره لحظة مكتملة يمكن التعايش معها، بل باعتباره مرحلة انتقالية بين واقع جاهلي ومستقبل إسلامي منتظر. ومن هنا اكتسبت مفاهيم مثل «الطليعة المؤمنة» و«الجيل القرآني» و«إعادة بناء المجتمع» معناها داخل مشروع يتجاوز الحاضر ويتطلع إلى زمن آخر لم يولد بعد.

وفي هذا السياق لا يصبح المستقبل مجرد هدف سياسي، بل يتحول إلى عنصر مكون للهوية التنظيمية نفسها. فعضو الجماعة لا يعرف نفسه فقط من خلال ما يفعله اليوم، وإنما

من خلال ما ينتظر أن يتحقق غداً. إنه يعيش داخل وعد دائم، ووظيفة هذا الوعد ليست التعبئة السياسية فحسب، بل توفير معنى مستمر للانتماء.

المستقبل بوصفه مصدراً للمعنى

يشير الفيلسوف الفرنسي بول ريكور إلى أن الإنسان يفهم حياته من خلال السرد. فالأفراد والجماعات يبنون هويتهم عبر القصص التي يروونها عن أنفسهم. والحركات الإيديولوجية ليست استثناءً من هذه القاعدة. فهي تحتاج إلى سردية تمنح الأحداث المتفرقة معنى واحداً وتربط الماضي بالحاضر والمستقبل داخل إطار متماسك.

في حالة الحركات الإسلامية تؤدي فكرة المستقبل هذه الوظيفة السردية بامتياز. فكل نجاح صغير يصبح دليلاً على اقتراب الوعد، وكل أزمة تتحول إلى اختبار على طريقه، وكل جيل ينظر إلى نفسه باعتباره حلقة في سلسلة ممتدة نحو غاية أكبر.

ولهذا لا يقتصر حضور المستقبل على الخطاب السياسي العلني، بل يتغلغل في البناء التربوي والثقافي للجماعة. فالأدبيات التنظيمية، وبرامج التنشئة، والخطاب الدعوي، كلها تقوم على فكرة أساسية مفادها أن الحاضر ليس النهاية، وأن الواقع القائم ليس الصورة النهائية للتاريخ. هناك دائماً شيء ينتظر التحقق، ومهمة الجماعة أن تظل متمسكة به حتى وإن تأخر. ومن هنا يمكن فهم قدرة كثير من الحركات الإسلامية على الاستمرار رغم ما تعرضت له من أزمات وانقسامات وهزائم. فمصدر تماسكها لا يكمن فقط في

التنظيم أو العقيدة، بل أيضاً في امتلاكها صورة مستقبلية تمنح أعضائها شعوراً دائماً بأن المشروع لم ينته بعد، وأن ما يبدو هزيمة في الحاضر قد يكون مجرد محطة داخل مسار أطول.

المستقبل المتخيل: كيف تدير الجماعات علاقتها بالواقع؟

لا يمكن فهم قوة الحركات الإيديولوجية من خلال خطابها عن الحاضر فقط، بل من خلال قدرتها على إنتاج ما يمكن تسميته «المستقبل المتخيل». فالجماعة لا تكتفي بوصف الواقع أو انتقاده، وإنما تقدم لأتباعها صورة ذهنية عن عالم آخر أكثر عدالة واكتمالاً وانسجاماً. وهذه الصورة لا تعمل بوصفها حلماً مجرداً، بل بوصفها أداة تنظيمية ونفسية تمنح الأفراد القدرة على تحمل التضحيات والصعوبات والانتظار الطويل.

في هذا السياق لا يصبح المستقبل مجرد زمن قادم، بل يتحول إلى قوة فاعلة داخل الحاضر نفسه. فالعضو يدرس ويتحرك ويضحى وينخرط في العمل التنظيمي انطلاقاً من اقتناع بأن ما يفعله اليوم يمثل إسهاماً في بناء واقع لم يولد بعد. ومن هنا تنشأ إحدى أهم خصائص الحركات العقائدية: قدرتها على تأجيل النتائج دون أن تفقد المعنى.

وقد أشار عالم الاجتماع الإيراني آصف بيات إلى أن كثيراً من الحركات الإسلامية بنت مشروعها على فكرة التغيير التاريخي الشامل لا على إدارة الواقع اليومي. فهي لا تقدم نفسها باعتبارها طرفاً سياسياً بين أطراف أخرى، بل باعتبارها حاملاً لمشروع حضاري طويل المدى. ولهذا يصبح النجاح الحقيقي في نظرها مرتبطاً بالمستقبل أكثر من ارتباطه باللحظة الراهنة.

هذه الآلية تمنح الجماعة قدرة كبيرة على الصمود، لكنّها تحمل في الوقت نفسه بذور أزمة كامنة. فكلما ازداد الاعتماد على المستقبل المتخيل، تراجعت أحياناً القدرة على قراءة الواقع كما هو. إذ يصبح الواقع القائم مجرد مرحلة ناقصة، بينما تحتل الصورة المثالية للمستقبل موقع المرجعية الأساسية في التفكير واتخاذ القرار.

المظلومية وإدارة الزمن: كيف تتحول الهزيمة إلى مورد رمزي؟

من أكثر الظواهر لفتاً للانتباه في تاريخ الحركات الإسلامية قدرتها على تحويل الهزائم إلى عناصر داخل السردية التنظيمية نفسها. فبينما تؤدي الهزيمة في كثير من الأحزاب والتنظيمات إلى التفكك أو فقدان المعنى، تستطيع الجماعات العقائدية إعادة دمجها داخل قصتها الكبرى.

وتبدو جماعة الإخوان نموذجاً واضحاً لهذا المسار. فمنذ الأربعينيات والخمسينيات جرى استدعاء فترات الصدام والمحنة بوصفها محطات تأسيسية في تاريخ الجماعة. ومع مرور الوقت لم تعد هذه الأحداث مجرد وقائع تاريخية، بل أصبحت جزءاً من الذاكرة التنظيمية ومن عملية بناء الهوية الجماعية.

هنا تتحول المظلومية من حدث سياسي إلى إطار تفسيري. فالأزمة لا تُقرأ باعتبارها نتيجة أخطاء أو خيارات أو موازين قوى معقدة فقط، بل بوصفها امتداداً لمسار طويل من الابتلاء. وبهذا المعنى تصبح المحنة دليلاً على صدق الطريق لا على فشله، وتتحول الخسارة إلى عنصر يعزز التماسك بدل أن يقوضه.

وتكتسب هذه العملية أهمية خاصة لأنها تعيد ترتيب الزمن داخل الوعي التنظيمي. فالهزيمة لا توضع في نهاية القصة، بل في منتصفها. إنها ليست خاتمة بل مرحلة. وكلما أمكن دمج الأزمة داخل السردية الكبرى، أمكن الحفاظ على الإيمان بالمستقبل رغم تراجع الإنجازات في الحاضر.

أزمة الحاضر: عندما يصل المشروع إلى الواقع

لكنّ المشكلة الكبرى تبدأ عندما تجد الجماعات الإيديولوجية نفسها مضطرة للتعامل مع الحاضر لا مع المستقبل. فإدارة الدولة تختلف عن الحلم بها، والتعامل مع المجتمع كما هو يختلف عن تخيله كما ينبغي أن يكون.

لقد نشأت معظم الحركات الإسلامية الحديثة داخل موقع المعارضة أو الدعوة أو الاحتجاج، وهي مواقع تسمح بدرجة كبيرة من التفكير المستقبلي. أمّا عندما انتقلت بعض هذه الحركات إلى مواقع السلطة أو اقتربت منها، فقد وجدت نفسها أمام أسئلة لم تكن أدبياتها التقليدية مهيأة للإجابة عنها: الاقتصاد، والإدارة، والتعددية الاجتماعية، والتوازنات الدولية، ومقتضيات الدولة الحديثة.

في هذه اللحظة ظهر التوتر الكامن بين زمنين مختلفين: زمن الوعد وزمن الواقع. الأول يتحرك وفق آفاق طويلة ومثالية، والثاني يفرض قرارات يومية معقدة ومليئة بالتسويات. وهنا اكتشف كثير من الحركات أنّ امتلاك تصور للمستقبل لا يعني بالضرورة امتلاك أدوات لإدارة الحاضر.

ولهذا يمكن القول إنّ الأزمة الأعمق التي واجهت

الإسلام الحركي خلال العقود الأخيرة لم تكن فقط أزمة تنظيم أو سياسة أو سلطة، بل كانت أيضًا أزمة زمن. فقد أثبتت التجربة أنّ بناء الجماعة شيء، وإدارة المجتمع شيء آخر. وأنّ القدرة على انتظار المستقبل لا تعني بالضرورة القدرة على التعامل مع تعقيدات اللحظة الراهنة.

بين الماضي والمستقبل... أين يقف الحاضر؟

ربما لا توجد حركة إيديولوجية تستطيع الاستغناء عن الماضي أو المستقبل. فالماضي يمنحها الشرعية، والمستقبل يمنحها الأمل. لكنّ التحدي الحقيقي يكمن دائمًا في الحاضر، في تلك المساحة التي تُختبر فيها الأفكار أمام الواقع، والشعارات أمام الوقائع، والأحلام أمام تعقيدات الحياة اليومية.

ومن هذه الزاوية يمكن قراءة جانب مهم من تجربة الإسلام الحركي المعاصر. فالقوة الكبرى لهذه الحركات لم تكن فقط في خطابها الديني أو في بنائها التنظيمي، بل في قدرتها على إنتاج معنى زمني متماسك يربط بين ذاكرة الماضي ووعده المستقبل. غير أنّ التحولات العميقة التي شهدتها العالم خلال العقود الأخيرة جعلت هذا البناء أكثر عرضة للاهتزاز، لأنّ المجتمعات أصبحت أقلّ استعدادًا للانتظار الطويل، وأكثر انشغالًا بأسئلة الحاضر المباشر.

ولعل السؤال الذي سيواجه الحركات الإسلامية في السنوات المقبلة لن يكون متعلقًا فقط بالسياسة أو التنظيم أو الخطاب، بل بعلاقتها بالزمن نفسه: هل تستطيع الانتقال من منطق الانتظار إلى منطق الإدارة؟ ومن الحلم بالمستقبل إلى التعامل مع الحاضر؟ ومن الوعد الكبير إلى الأسئلة الصغيرة التي تفرضها المجتمعات المعاصرة كل يوم؟